تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني

نضال رشيد صبري

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

2008

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني

نضال رشيد صبري

2008

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

إسماعيل الزبري (الرئيس)، غانية ملحيس (نائب الرئيس)، سامر خوري (أمين الصندوق)، غسان الخطيب (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، لؤي شبانة، محمد نصر (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2008 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.pal-econ.org.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني

نضال رشيد صبري

2008

تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق الباحثين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (مـــاس)، وقـــد شـــارك بصورة مباشرة في إعدادها كل من:

الباحث الرئيسي: د. نضال رشيد صبري، أستاذ وعميد كلية التجارة والاقتصاد، جامعة بيرزيت.

المراجعة والتقييم: د. هشام جبر، أستاذ المالية المشارك، جامعة النجاح.
د. فتحي السروجي، منسق البحوث (ماس).

التدقيق اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة (عربي)
ميراندا هيرست (انجليزي)

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل وكالة التعاون الاسباني (AECID) من خلال منظمة التعاون من أجل السلام (ACPP)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2008
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــم

لا يخفى على أحد أهمية القطاع الزراعي في اقتصاديات أي مجتمع من المجتمعـــات، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين الذين قد يقع أغلبيتهم ضمن الطبقة الفقيرة في المجتمع. أضف على ذلك، يعتبر هذا القطاع المصدر الأساسي لإنتاج الغذاء في أي مجتمع. ومع أهمية هذا القطاع، لكنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرهـــا انكشافا، حيث أن الإنتاج الزراعي يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المـــزارع، لعـــل أهمها العوامل الجوية.

وبطبيعة الحال، فإن واقع القطاع الزراعي الفلسطيني لا يختلف كثيرا عن ذلك، حيـــث يواجه المزارعون حالتين جويتين غير مرغوبتين وهما الصقيع والجفاف. وتسبب هاتين الحالتين، عند حدوث أحدهما أو كليهما، مشاكل كبيرة للمزارعين، لعل أهمهـــا تـــدني الكميات المنتجة وبالتالي انخفاض دخل المزارعين، إضافة إلى ابتعاد المزارعين خاصة والمواطنين عامة عن تحقيق الأمن الغذائي.

ويمكن أن تمتد الآثار السلبية للصقيع والجفاف إلى سنوات قادمة، حيث تنخفض قـــدرة المزارعين على الإنتاج وينخفض دخلهم أو يتلاشى كلية، خاصة فـــي حالـــة صـــغار المزارعين. إن ذلك سيقلل من استثماراتهم، قدرتهم على شراء مدخلات الإنتاج للمواسم القادمة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مقدرتهم على الادخار منخفضة.

يظهر من ذلك كله، حاجة المزارعين إلى التمويل الكلي أو الجزئـــي وأهميـــة تـــوفير وسائل الإقراض المناسبة للمزارعين. ومن هنا تأتي هذه الدراسة التي يعـــدها معهـــد ماس، لتحليل واقع التمويل الزراعي في فلسطين: واقعه وآفاقـــه ومـــشاكله واقتـــراح سياسات للتعامل معه.

وبهذه المناسبة، يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للدكتور نضال صبري الباحث الرئيسي لهذه الدراسة والذي أنجزها في وقت قياسي. كما أتقدم بجزيل الشكر للـــدكتور هـــشام جبر لتقييمه الدراسة، فقد كانت لملاحظاته القيمة أكبر الأثـــر فـــي صـــدور الدراســـة بصورتها الحالية.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر منظمة التعاون من أجل السلام (ACCP)، ووكالـــة التعاون الاسباني (AECID)، اللذين موّلا هذه الدراسة، فلولا هذا الدعم المشكور لم يكن إنجاز هذه الدراسة، وغيرها من دراسات وحدة الأمن الغذائي في المعهد، ممكنا.

د. فتحي سروجي
منســـق البحوث

وبهذه المناسبة، يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للدكتور نضال صبري الباحث الرئيسي لهذه الدراسة والذي أنجزها في وقت قياسي. كما أتقدم بجزيل الشكر للـــدكتور هـــشام جبر لتقييمه الدراسة، فقد كانت لملاحظاته القيمة أكبر الأثـــر فـــي صـــدور الدراســـة بصورتها الحالية.

ولا يفوتني في هذا المقـــام أن أشـــكر ACCP and the Junta de Comunidades de Castilla la Mancha، اللذين مولا هذه الدراسة، فلولا هذا الدعم المـــشكور لـــم يكـــن إنجاز هذه الدراسة، وغيرها من دراسات وحدة الأمن الغذائي في المعهد، ممكنا.

د. فتحي سروجي
منســـق البحوث

المحتويـــــــات

1- أساسيات	**1**
1-1 مشكلة الدراسة وأهميتها	2
1-2 أهداف الدراسة وأسئلتها	4
1-3 الحاجة إلى التمويل الزراعي	5
1-4 منهجية الدراسة	8
1-5 تعريف المفردات	9
2- مراجعة الأدبيات	**13**
2-1 التجربة الفلسطينية	13
2-2 التمويل الصغير للنشاط الزراعي	15
2-3 تجارب عالمية لتمويل النشاط الزراعي	16
3- القطاع الزراعي في فلسطين	**21**
3-1 التعريف بالقطاع الزراعي الفلسطيني	21
3-2 الأطراف ذات العلاقة بالقطاع الزراعي	23
3-3 أهمية القطاع الزراعي الفلسطيني	25
3-4 خصائص الإنتاج الزراعي الفلسطيني	28
3-5 مشاكل القطاع الزراعي الفلسطيني	33
4- النظام المالي الفلسطيني	**37**
4-1 القطاع المصرفي	39
4-2 قطاع التأمين	43
4-3 مجموعة الصيارفة	45
4-4 مؤسسات الإقراض الصغير	45
4-5 السوق المالية	48

5- خيارات تمويل القطاع الزراعي **51**
5-1 أهمية مصادر التمويل للقطاع الزراعي الفلسطيني 51
5-2 موازنة السلطة الفلسطينية والمساعدات الدولية 53
5-3 النظام المالي الرسمي 54
5-4 مؤسسات الإقراض الصغير 55
5-5 برامج ضمان القروض 57
5-6 جمعيات التوفير والتسليف التعاونية 59
5-7 منح الجمعيات الزراعية 60

6- التمويل الزراعي حسب رأي المزارعين **65**
6-1 الحاجة للتمويل حسب وجهة نظر المزارع الفلسطيني 65
6-2 خيارات التمويل المناسبة للمزارعين 67
6-3 خصائص التمويل المطلوب للمزارع الفلسطيني 70
6-4 مشاكل تمويل القطاع الزراعي 73

7- الخلاصة والتوصيات **75**
7-1 الخلاصة 75
7-2 التوصيات 78

المراجـــــــع **83**

قائمة الجداول

جدول 1-1: تمويل النشاط الزراعي (النباتي) في فلسطين لسنة 2006 6
جدول 1-2: تمويل النشاط الزراعي (الإنتاج الحيواني) في فلسطين لسنة 2006 7
جدول 3-1: المساحة المزروعة (ألف دونم) في الأراضي الفلسطينية لسنة 2006 22
جدول 3-2: نسبة العاملين في القطاع الزراعي لمجموع القوى العاملة في فلسطين في الفترة بين العامين 1970 و2006 26
جدول 3-3: نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني ما بين العامين 1972 و2007 27
جدول 3-4: تناقص المساحة المزروعة في السلطة الفلسطينية ما بين العامين 1994 و2006 بالدونم 28
جدول 3-5: تزايد أهمية الثروة الحيوانية في السلطة الفلسطينية ما بين العامين 1994 و2006 30
جدول 3-6: القيمة المضافة للنشاط الزراعي الفلسطيني لسنة 2006 31
جدول 3-7: تحليل تكلفة الإنتاج الحيواني حسب أسعار 2006 32
جدول 3-6: الجمعيات الزراعية التعاونية في فلسطين كما هي في 1-7-2008 35
جدول 4-1: القطاع المالي في فلسطين كما هو في 31-9- 2008 38
جدول 4-2: موجودات البنوك (2000 و2008) 40
جدول 4-3: مجموع الودائع في البنوك العاملة في فلسطين ما بين نهاية 2000 وأيار 2008 41
جدول 4-4: التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين بين 2000 و2008 42
جدول 4-5: ملخص قطاع التأمين الفلسطيني في نهاية 2006 44
جدول 4-6: القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض الصغير (1987-2007) 46
جدول 5-1: ترتيب مصادر تمويل القطاع الزراعي في فلسطين 52
جدول 5-2: التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي للقطاع الزراعي ونسبتها لمجموع التسهيلات (2000 - 2006) 55

جدول 5-3: نصيب القطاع الزراعي من مجموع القروض الممنوحة لكل القطاعات حتى آذار 2007 56
جدول 6-1: مدى حاجة المزارعين لتمويل خارجي 66
جدول 6-2: الغرض من حاجة المزارعين للتمويل خارجي 67
جدول 6-3: أفضلية المزارعين للتمويل الخارجي في حالة القرض صغير الحجم 68
جدول 6-4: أفضلية المزارعين للتمويل الخارجي في حالة القرض متوسط وكبير الحجم 69
جدول 6-5: نسبة من تقدم بطلب لقرض أو منحة وحصل عليها من قبل المزارعين خلال الفترة السابقة 69
جدول 6-6: نوع الضمانة المقبولة لدى المزارع الفلسطيني 71
جدول 6-7: خصائص القرض المطلوب من قبل المزارع الفلسطيني 72
جدول 6-8: مشاكل المزارع في حصوله على القروض من مؤسسة إقراض حسب وجهة نظره 73

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرض لقضية تمويل القطاع الزراعي في فلسطين من جوانبه كافة. وقد قام الباحث بتحليل البيانات المالية المتوفرة للسنوات الخمس عشرة الأخيرة، بما ذلك مؤسسات الإقراض الرسمية مثل البنوك، ومؤسسات إقراض متخصصة، وبرامج مساعدات ومنح أجنبية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع 35 مسئولاً يعملون في المؤسسات الزراعية ذات العلاقة، شملت وزارات وجمعيات تعاونية زراعية وجمعيات خيرية زراعية، ومؤسسات دولية، وبنوكاً، وشركات تأمين، ومؤسسات تدير برامج لها علاقة بالإقراض في فلسطين، وبرامج تقدم منح ومساعدات للقطاع الزراعي. كما تم تطوير استبانة لهذا الغرض وزعت على مائة من المزارعين الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية كافة، وشملت الاستبانة أنشطة مختلفة من النشاط الزراعي، وتم استرجاع 90% من عدد الاستبانات الصحيحة.

ويمكن القول إنه على الرغم من تعدد الأطر والتنظيمات والمؤسسات ذات العلاقة في النشاط الزراعي، فإننا نلاحظ انخفاض مساهمته في كل من الناتج المحلي، وتشغيل القوى العاملة، وفي حجم الصادرات بصورة عامة. ويعتبر القطاع الزراعي أقل القطاعات الاقتصادية استخداماً للنظام المصرفي، إذ تبلغ النسبة المئوية للقروض الممنوحة لهذا القطاع أقل من 1% من مجموع التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ مثل قطاع التجارة، والصناعة، والإسكان. وكذلك، فإن القطاع الزراعي يعد الأقل استفادة من القروض الصغيرة المقدمة من قبل المنظمات والشركات غير الهادفة للربح، حيث شكلت حصة القطاع الزراعي خلال العشرين سنة الأخيرة 11% من مجموع القروض الصغيرة.

وأوضحت الدراسة بأن أفضل خيارات المزارعين لتمويل نشاطهم الزراعي هو من خلال جمعيات التسليف الزراعية، أو بواسطة التمويل الإسلامي. ورفض عشرون بالمائة من المزارعين التعامل مع فكرة الائتمان والقروض لأسباب دينية. كما أن ما

يزيد على نصف المزارعين الفلسطينيين يفضلون الكفالة الشخصية أو الكفالة باستخدام الشيكات عند حصولهم على القرض. ويرفضون في معظمهم تقديم الأرض كرهن مقابل الحصول على القرض، مع قبولهم لفكرة ربط عملية القروض بتسويق منتجاتهم الزراعية. وترى أغلبية المزارعين حاجتهم إلى قرض في حدود خمسة آلاف دينار، وهو المبلغ المطلوب لغرض النشاط التشغيلي.

وفي الجانب الآخر، يرى مزارعو الخضروات المحمية حاجتهم لمبالغ أكبر لتصل إلى خمسين ألف دينار، وبخاصة في حالة الرغبة في تحديث أو توسيع البيت البلاستيكي. كما أن الأغلبية من المزارعين ترى أن فترة القروض التطويرية يجب أن تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، أما مزارعو البيوت البلاستيكية، فهم يسعون لقروض تصل لخمسة سنوات. وأوضحت الدراسة كذلك أن أكثر مشاكل التمويل الخارجي بواسطة البنوك تعود إلى ارتفاع معدل الفائدة، وتأخر إجراءات البت النهائي في منح القرض، وفي قبول الضمانات المقدمة من المقترضين، في حين تختفي مشكلة الضمانات في حالة القروض المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة.

وبينت الدراسة كذلك أن نجاح التمويل الزراعي من خلال النظام المالي الرسمي، أو غير الرسمي، يتطلب ربط ذلك بنظام تأمين ضد المخاطر الطبيعية، وكذلك ربطه بنظام تسويق متطور. إلا أنه لا يوجد تشريع يتعلق بالتأمين على النشاط الزراعي في فلسطين، على الرغم من وجود دراسات عدة في هذا المجال. وكذلك لا توجد عملية تنظيم حتى الآن لنظام التمويل غير الرسمي، الذي يشمل كلاً من مؤسسات الإقراض الصغيرة، والصيارفة، والشركات غير الهادفة للربح، والتعاونيات الخاصة بالتسليف والادخار. وتتمثل أهم مشاكل التمويل الرسمي للنشاط الزراعي في عدم وصول البنوك إلى العملاء في قراهم وريفهم، وبيروقراطية التوصل إلى قرار، وما تتطلبه من معلومات، والإيفاء بشروط لا تتوفر لدى المزارع الفلسطيني، وأخيراً عدم وجود ضمانات مقبولة من قبل البنك.

وأخيراً، توصي الدراسة بالعمل على إصدار قانون تأمين المنتجات والممتلكات الزراعية، بحيث تتم ممارسته من قبل كل شركات التأمين، وإصدار قانون تنظيم مؤسسات الإقراض من غير البنوك، مع إبقاء المرونة في الشكل الاقتصادي والقانوني للمؤسسات العاملة في هذا القطاع. كما توصي الدراسة بالسماح لكل من التعاونيات والشركات الهادفة للربح والجمعيات غير الهادفة للربح، بممارسة الإقراض الصغير، شريطة وقوعها تحت إشراف سلطة النقد، وضمن شروط أقل صرامة من تلك المنظمة لعمل البنوك. وتدعو الدراسة إلى دعم جمعيات الادخار والتسليف التعاونية الزراعية بصورة مباشرة، ودون مرورها بقنوات مالية وسيطة، بحيث تكون دون فوائد، ويتم رفع سقف الإقراض إلى خمسة أضعاف قيمة توفير المزارع، وأن يتم تنظيم فكرة الدعم الحكومي لتمويل القطاع الزراعي؛ سواء أكان ذلك من قبل السلطة الفلسطينية، أم من قبل هيئات خيرية محلية أو أجنبية، بحيث يلغي الدعم المباشر للتمويل الزراعي لكونه انتقائياً ومحدود القيمة، وكونه مرتبطاً بأجندات الحكومات الأجنبية، ما ينعكس سلباً على نظام التمويل الزراعي المقدم من قبل النظامين الرسمي وغير الرسمي، والتوجه لدعم التمويل الزراعي من خلال المساهمة في رسوم التأمين الزراعي بعد تشريعه، ودعم فكرة جمعيات الادخار والتسليف التعاونية، وتوفير المصادر المالية بفوائد متدنية، ودعم برامج ضمان القروض المتوسطة والصغيرة الموجهة للنشاط التطويري الزراعي.

1- أساسيات

مقدمة

يعود القطاع الزراعي مرة أخرى ليتصدر عناوين واهتمامات اقتصاديي العالم وساسته، نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الحبوب والمنتجات الزراعية في السنة المنصرمة، حيث يُخشى من انتشار المجاعة في بعض الأقاليم والمناطق، وارتفاع نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر. ويثير هذا الأمر مرة أخرى قضايا الأمن الغذائي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، حيث جاء في تقرير البنك الدولي (World Bank, 2008) الذي خصص للتنمية الزراعية أن أربعة أشخاص من كل خمسة أشخاص يعيشون في الريف، يعتمدون بشكل مباشر على القطاع الزراعي، كما أن المناطق الريفية هي الأكثر فقراً في كل بقاع العالم، مقارنة بالمناطق الحضرية وحواضر المدن الكبرى. وبالتالي، يرى التقرير أن تضع الحكومات على أولوياتها تنمية القطاع الزراعي، لكونه مرتبطاً بموضوع الغذاء الأساسي، علاوة على أهميته الاقتصادية والإستراتيجية. وعليه، يعد النشاط الزراعي أهم القطاعات الاقتصادية، وبخاصة بالنسبة للدول النامية، حيث تعمل المنشأة الزراعية على إنتاج سلع نباتية وحيوانية وأولية مثل الأخشاب والألياف بهدف إشباع رغبات الإنسان من غذاء ومسكن ومأكل. ويخضع النشاط الزراعي لخصائص مختلفة تتعلق بالجوانب الاقتصادية والإنتاجية والتسويقية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. أما الخصائص الاقتصادية لهذا القطاع، فتتمثل في كون الأرض عنصراً أساسياً في الإنتاج، وأن دالة الإنتاج في النشاط الزراعي متغيرة، ويعمل القطاع الزراعي ضمن عنصر مخاطرة عالٍ، ويتأثر بتقلبات جوية ومناخية. وتتصف منتجاته بالتلف وصعوبة وارتفاع تكلفة تخزينها، وصعوبة التحكم بأسعارها، فسعر المنتج الزراعي يعتمد على سعر السوق، الذي يخضع لذبذبات شديدة في فترات قصيرة. وهناك الخصائص الإنتاجية، حيث تخضع لمتغيرات المناخ والحرارة والرطوبة والأمطار، والتربة، ونوع البذور، والمزج الأمثل لعناصر الإنتاج، وكمية المياه المستخدمة، أو كمية الأمطار وتوزيعها الزمني. ويمكن للمنتجات الزراعية أن

يتم استهلاكها مباشرة، أو بعد تصنيعها، أو تخزينها. وتتغير أهمية عناصر الإنتاج الزراعي من فترة لأخرى، وتختلف من منطقة لأخرى. وتحكم نسب المزج في الإنتاج الزراعي القوانين الخاصة بذلك مثل قانون الغلة المتناقصة، وقانون دالة الإنتاج المتغيرة في النشاط الزراعي (صبري، 1995، و2003أ). كما أن هناك تقلصاً في مساحة الأرض القابلة للزراعة نتيجة تعرضها لخطر زحف المدينة مثل امتداد المدن والمصانع والحدائق وغير ذلك. علاوة على مشكلة تفتت الملكية، حيث تعمل قوانين الوراثة على تقسيم الأرض إلى وحدات زراعية أصغر فأصغر، جيلاً بعد جيل، وعلى عدد أكبر من الناس، الأمر الذي يؤدي إلى تفتيت الوحدات الزراعية ذات الحجم الاقتصادي المناسب، وكثيراً ما تتدخل الدول لتنظيم الأمر بطريقة ما.

1-1 مشكلة الدراسة وأهميتها

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية القطاع الزراعي وتعقيدات عملية تمويله، ويعتبر تمويل النشاط الزراعي من أكثر أنشطة التمويل تعقيداً، ويتوقف نجاحها على الظروف المناخية وارتباطها بالسوق، وصعوبة تخزين معظم منتجات القطاع الزراعي، علاوة على تواجد النشاط الزراعي في الريف الذي يشكل أكثر المناطق فقراً في معظم الدول النامية. كما يتم النشاط الزراعي تحت ظروف مناخية متقلبة من فترة لأخرى، ومن موسم لآخر، ما ينعكس سلبياً أو إيجابياً على نوعية الإنتاج الزراعي وحجمه. بل قد تؤدي الظروف المناخية للقضاء على المحصول برمته لفترة ما في مناطق زراعية محددة إذا ما تعرضت للكوارث الطبيعية. وهذا يعني ارتفاع عنصر المخاطرة وعدم التأكد في النشاط الزراعي مقارنة بأنشطة القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة استخدام التمويل الخارجي الذي يرتبط بمواعيد محددة للسداد، ويتم وفق ضمانات صارمة، وهو أمر يصعب توفره في النشاط الزراعي. ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للنشاط الزراعي الفلسطيني، وذلك للأسباب التالية:

- ✧ تتعرض مناطق السلطة الفلسطينية إلى تغييرات ونقص في المياه، وجفاف، وبخاصة في السنوات الأخيرة، جراء مصادرة مصادر المياه من قبل سلطات

الاحتلال والتحكم في ترخيص حفر أو إنشاء مشاريع آبار جديدة (PNA, 2008a)، الأمر الذي يتطلب عناية خاصة بالقطاع الزراعي، وتوفير المصادر المالية المطلوبة لذلك.

- ✧ يعد تمويل النشاط الزراعي من أكثر الأنشطة المالية المحفوفة بالمخاطر، نتيجة تقلب ظروف الإنتاج الزراعي، كما تشمل مخاطر التمويل الزراعي عوامل مناخية وكوارث طبيعية مثل الصقيع، والفيضانات، والسيول، وارتفاع درجات الحرارة فوق العادي، والأمراض الزراعية، وخسائر سوء التخزين.
- ✧ غياب البنوك ومؤسسات الإقراض الزراعية المتخصصة، التي كانت قائمة في الضفة الغربية قبل حرب 1967. وعلى الرغم من عودة النظام المصرفي في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، فإن المؤسسات الزراعية الخاصة بتمويل النشاط الزراعي مثل مؤسسة الائتمان الزراعي الأردنية، والاتحاد التعاوني الأردني، والبنك التعاوني، لم تعد للعمل مرة أخرى، هذا علاوة على توقف جميع تعاونيات التوفير والتسليف الزراعية عن العمل بعد الاحتلال الإسرائيلي لباقي فلسطين العام 1967، وعلى الرغم من استمرار تسجيلها رسمياً فإن معظمها توقف عن العمل أو تحت التصفية في الوقت الحاضر؛ مثل مؤسسة الإقراض الزراعي التي كان لها فرع في القدس قبل الاحتلال.
- ✧ يمثل التمويل الخارجي للقطاع الزراعي الحصة الأقل مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، كما يتضح ذلك من التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك العاملة في فلسطين، حيث تتجنب البنوك التجارية المساهمة في تمويل النشاط الزراعي؛ سواء أكان لغرض التمويل الموسمي، أو التمويل الإيجاري للآلات الزراعية، أو التمويل طويل الأجل لغرض تمويل النشاطات الاستثمارية. وينطبق الأمر نفسه على حصة القطاع الزراعي من مؤسسات الإقراض الصغيرة العاملة في فلسطين. كما أن استخدام المزارعين لنظام الشيكات أمر محدود، والذي يمكن أن يوفر لهم تسهيلات مالية لشهور عدة لغرض شراء اللوازم الزراعية وحتى قطف ثمار زراعتهم.
- ✧ انخفاض نسبة مساحة المناطق الزراعية المزروعة بالخضروات المحمية (بيوت البلاستيك) إلى مجموع الأراضي المزروعة بالخضروات المكشوفة. وهذا يبرز

الحاجة إلى تمويل إنشاء بيوت بلاستيكية إضافية، حيث تتضاعف إنتاجية وإيرادات ما ينتجه دونم الأرض المزروع ضمن الزراعة المحمية عن الناتج من الزراعة البعلية أو المروية غير المحمية، علاوة على جودة المنتج الزراعي من الخضروات المنتجة من الزراعة المحمية، وإمكانية توفير فرص لتصديرها. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة المساحة المزروعة بالخضروات في البيوت البلاستكية 42 ألف دونم من أصل 193 ألف دونم مزروعة بالخضروات المروية والبعلية؛ أي لا تزيد النسبة على 22% من أراضي السلطة الفلسطينية المزروعة بالخضروات، والتي تشكل 2% من إجمالي الأراضي المزروعة بكل من الخضروات والفواكه والحبوب، وتنخفض النسبة إلى 3% في أريحا، و4% في الخليل، و6% في محافظة بيت لحم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات زراعية، 2007). وتبرز هذه الأرقام الحاجة إلى تمويل نشاط بناء البيوت البلاستيكية، وهذا يحتاج إلى تكلفة تصل إلى 16000 دولار للدونم الواحد.

- عدم توافر التمويل اللازم للمساهمة في تأسيس شركات متخصصة لتعبئة المنتجات الزراعية وتسويقها، حيث يمكن أن توفر سعراً أفضل إذا تم التحكم النسبي بعرض المنتجات الزراعية في السوق. ويقتصر الوضع الحالي على وجود شركة تسويق متخصصة لتسويق المنتجات الناتجة عن المزارع المحمية.

وعليه، تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على المشاكل التمويلية التي تواجه قطاع الزراعة في فلسطين، وكيفية معالجتها، وكذلك دراسة تطوير الخيارات التي يمكن إضافتها، والتشريعات المطلوب إصدارها لتعزيز عملية التمويل الزراعي في فلسطين.

1-2 أهداف الدراسة وأسئلتها

تبحث هذه الدراسة في موضوع تمويل القطاع الزراعي في فلسطين، وذلك من أجل وضع إستراتيجية خاصة بالتمويل الزراعي في فلسطين، كي تساهم في معالجة مشاكل التمويل لهذا القطاع، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي مصادر التمويل المتاحة الحالية للقطاع الزراعي الفلسطيني؟
- ما هو نصيب القطاع الزراعي من كافة مصادر التمويل المتاحة في فلسطين؟
- ما هي مشاكل تعامل القطاع الزراعي مع النظام المالي الرسمي وغير الرسمي من وجهة نظر مسؤولي المؤسسات الزراعية والمالية والخيرية والتعاونية ذات العلاقة؟
- ما هي أسباب عدم إقبال المزارعين على استخدام النظام المالي الرسمي أو غير الرسمي؟ وهل يعتبر العامل الديني سبباً في ذلك؟
- هل هناك حاجة لتطوير نظام مالي خاص بالنشاط الزراعي؟ وما هي شروط نجاحه من وجهة نظر المختصين والعاملين في المؤسسات الزراعية ذات العلاقة؟
- ما هي احتياجات المزارع الفلسطيني من التمويل الخارجي بمصادره المتعددة؟

1-3 الحاجة إلى التمويل الزراعي

تزداد الحاجة إلى التمويل الزراعي سنة بعد أخرى نتيجة تطور أساليب الزراعة وازدياد ثمن المستلزمات الزراعية، وارتفاع أسعار ثمن الأعلاف، علاوة على الحاجة لتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعية المنتجات الزراعية لغرض تصديرها. ويتم ذلك من خلال الزراعة المحمية، حيث يمكن التحكم في بيئة الزراعة ودرجة الحرارة والرطوبة المناسبة نسبياً، علاوة على تزايد الحاجة للتمويل الزراعي لغرض شراء وتوفير الأصول الثابتة والمتحركة؛ مثل المباني، والعنابر، والأدوات، والبيوت البلاستيكية من أعمدة وأغطية وآلات زراعية. وهناك الحاجة لرأس المال العامل؛ مثل شراء الأعلاف والبذور والأسمدة والكيماويات ولوازم التعبئة، ودفع الأجور، وتكلفة تسويق المنتجات. ولتقدير حجم التمويل للنشاط الزراعي في فلسطين، يمكن تصور تكاليف الأنشطة الزراعية في شقيها النباتي والحيواني، كما هو وارد في جدولي 1-1 و1-2.

جدول 1-1: تمويل النشاط الزراعي (النباتي)
في فلسطين لسنة 2006

التكاليف الرأسمالية	القيمة
الأرض	موروثة في غالبها أو مستأجرة
بيوت بلاستيكية	تكلفة الدونم 17000 دولار
تجديد بيت بلاستيكي	3000 دولار كل 3 سنوات
طرق زراعية	دعم ومشاركة مجالس قروية
آلات زراعية ومركبات	مستأجرة لصغار المساهمين
أنظمة مياه وتمديدات	1500 دونم
التكاليف التشغيلية	مليون دولار لسنة 2006
تقاوي وبذور	17
أسمدة	37
مبيدات	27
مياه وكهرباء	20
زيوت وصيانة وأخرى	32
رسوم تأمين	غير موجود
إجمالي تكلفة التشغيل	133 مليون

المصدر: تجميع الباحث (القيم المالية لسنة 2006 من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات زراعية، 2007).

ويظهر الجدول ارتفاع تكلفة النشاط الزراعي النباتي؛ سواء تعلق بالتمويل الرأسمالي أم التشغيلي، فهناك الحاجة للصيانة المستمرة للبيوت البلاستكية وشبكات وأنظمة المياه. ووصلت تكلفة المستلزمات الزراعية إلى 133 مليون دولار لسنة 2006، وهو الذي يشكل جزءاً مهماً من تكلفة رأس المال العامل للمزارع الفلسطيني، علاوة إلى الحاجة لدفع أجر العمال من خارج العائلة. وبالنظر لتكلفة المستلزمات الزراعية في القطاع الزراعي الفلسطيني، نجد أن الأسمدة والمبيدات تصل إلى حوالي نصف ثمن المستلزمات الزراعية، بينما تصل ثمن تكلفة المياه والكهرباء إلى 15% من تكلفة المستلزمات الزراعية للنشاط الزراعي الفلسطيني، مع ملاحظة أن تكلفة الأجر في النشاط الزراعي منخفضة جداً، حيث تتم من خلال أفراد العائلة غير مدفوعي الأجر.

وفي حالة استخدام عمال من خارج العائلة، فإن معدل أجرهم يكون أقل من معدل الأجر للعامل الفلسطيني في القطاعات الأخرى بنسبة 25%، نظراً لانخفاض فرص العمل في القرى وتشغيل عمالة غير ماهرة. وقد يتم تشغيل العمالة في النشاط الزراعي مقابل منتجات زراعية، كما هو الحال في موسم قطف الزيتون.

جدول 1-2: تمويل النشاط الزراعي (الإنتاج الحيواني)
في فلسطين لسنة 2006

التكاليف الرأسمالية	المبلغ
تكلفة المباني المخصصة للحيوانات	100 دولار للمتر المربع
صيصان وخلايا نحل وحيوانات	17 مليون دولار
التكاليف التشغيلية	
أعلاف- إنتاج حيواني	292 مليون دولار
أدوية -نتاج حيواني	37 مليون دولار
كهرباء	7 ملايين دولار
زيوت وصيانة وأخرى	22 مليون دولار
إجمالي تكلفة الإنتاج الحيواني	375 مليون دولار

المصدر: تجميع الباحث (القيم المالية لسنة 2006 من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات زراعية، 2007).

أما عند النظر إلى متطلبات تمويل نشاط التربية الحيوانية، فنجد أن هناك فروقاً مهمة تتعلق أساساً باعتبار ثمن الأعلاف هو عنصر التكلفة الرئيسي، الذي يشكل حوالي 78% من ثمن تكلفة الإنتاج السنوي، حيث وصل إلى 292 مليون دولار لسنة 2006، دون أخذ ثمن شراء الحيوانات الصغيرة لغرض تربيتها بالاعتبار، ومع ملاحظة ارتفاع أسعار الأعلاف بصورة ملموسة في السنتين الأخيرتين. ويلي ذلك ثمن الأدوية والصيانة وثمن الكهرباء. وهناك تكلفة الإنتاج الرأسمالي المتعلقة بالمباني المخصصة لتربية الحيوانات وأماكن إطعامها.

4-1 منهجية الدراسة

لمناقشة موضوع تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، لا بد من فحص كافة جوانبه، بحيث يتم التعرف على الوضع الحالي ومشاكله، والخيارات الممكنة لتطويره وتعزيزه في حالة توافر المصادر المالية والسياسات الإدارية والمالية المناسبة. وقد تم استخدام وسائل بحثية عدة، يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً. التحليل المالي للبيانات المنشورة الخاصة بتمويل النشاط الزراعي الفلسطيني. وشمل ذلك تحليل بيانات القطاع المالي الرسمي للبنوك العاملة في فلسطين منذ العام 1994 وحتى العام 2008، وبيانات مؤسسات الإقراض الصغيرة في العشرين سنة الأخيرة، ونصيب المشاريع الزراعية من منح مقدمة للبنية التحتية ولمشاريع زراعية فردية أو منتظمة في جمعيات خيرية أو تعاونية. كما شمل ذلك البرامج المخصصة لضمان القروض المنفذة من قبل مؤسسات دولية.

ثانياً. مقابلات منظمة مع 35 شخصاً من مسؤولي المؤسسات الزراعية، وقد شمل ذلك كلاً من:

- ✧ مسؤولي منظمات لجان الإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعية واتحادات العمل الزراعي.
- ✧ مسؤولي الإقراض الصغير والشبكة المنظمة لها.
- ✧ مسؤولي سلطة النقد الفلسطينية.
- ✧ مسؤولي الائتمان في بعض البنوك العاملة في فلسطين.
- ✧ مسؤولي المؤسسات الضامنة للقروض الصغيرة والمتوسطة.
- ✧ خبراء وزارة الزراعة بصفتها الجهة المشرفة على النشاط الزراعي وعلى الجمعيات الخيرية الزراعية.
- ✧ بعض المسؤولين من المؤسسات الدولية ذات العلاقة بالنشاط الزراعي؛ مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومؤسسات أجنبية أخرى.

- ✧ خبراء وزارة العمل بصفتها الجهة المشرفة على الجمعيات التعاونية الزراعية.
- ✧ بعض مسؤولي شركات غير هادفة للربح، تعمل في مجال التمويل الزراعي الفلسطيني.
- ✧ بعض مسؤولي وإداريي شركات التأمين الفلسطينية.

ثالثاً. استبانة خاصة تمت صياغتها من قبل الباحث لغرض هذه الدراسة، وذلك لفحص وجهات نظر المزارعين، وتقدير مدى حاجاتهم للتمويل الزراعي، وشملت أحد عشر جزءاً لتغطية الجوانب المختلفة لتمويل النشاط الزراعي الفلسطيني. وقد تم توجيهها إلى مئة مزارع من خلال الاتصال بالجمعيات والتعاونيات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي ومزارعين أفراد، حيث ضمت أنشطة زراعية متعددة، ومناطق زراعية مختلفة. ومن خلال الباحث الرئيسي ومساعديه، تمت متابعة تعبئة الاستبانة واستعيد حوالي 90% من عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل واستخلاص النتائج.

1-5 تعريف المفردات

لغرض تحقيق غايات هذه الدراسة وأغراضها المتعلقة بدراسة تمويل النشاط الزراعي، فقد تم تحديد وتعريف المفردات التالية وفقاً للمبين أدناه والمتعلقة بخصوصية النشاط الزراعي الفلسطيني، ووضعه الحالي، وخيارات تمويله.

النشاط الزراعي: ممارسة النشاط الزراعي من قبل مزارع فلسطيني وعائلته بصورة فردية أو من خلال ممارسته العمل في منشأة زراعية. ويشمل ذلك كلاً من النشاط النباتي من حبوب، وفواكه، وخضروات، وزيتون، وتربية حيوانية، ويضم كذلك عملية التسويق والتصنيع المرتبطة بالنشاط.

المنشأة الزراعية: الوحدة التي تعمل على إنتاج سلع نباتية أو إنتاج حيواني بهدف إشباع حاجات ورغبات الإنسان في غذائه وملبسه، وتنتظم عادة في وحدة اقتصادية مثل منشأة الأعمال أو وحدة حكومية أو وحدة غير هادفة للربح. ولا تكون هناك إدارة متفرغة في حالة المزرعة العائلية، أما المنشات الزراعية على المستوى التجاري مثل الشركات العادية، والجمعيات التعاونية، والشركات المساهمة العامة والخاصة، فيتطلب الأمر وجود إدارة متفرغة لها، لإدارة النشاط الزراعي، وتدبير مصادر الأموال، وضمان استثمارها بطريقة فعالة.

المزارعون الفلسطينيون: هم المزارعون الممارسون للعمل الزراعي بصفة مستقلة؛ سواء أكانوا منتسبين لجمعيات تعاونية زراعية، أم جمعيات خيرية زراعية، أم اتحادات زراعية، أم غير منتسبين، وسواء تعاملوا مع التمويل الخارجي أم لا.

قرض صغير: هي القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض، وتتراوح قيمتها ما بين خمسمائة دولار وخمسة آلاف دولار، وتكون فترتها لسنة أو أقل. وتهدف لتنفيذ نشاط تشغيلي موسمي، يتم تسديده فور بيع المنتج الزراعي.

قرض متوسط: هي القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض، وتتراوح قيمتها بين خمس آلاف دولار وخمس وعشرين ألف دولار، وتمنح لفترة تتراوح بين ستة شهور وحتى ثلاث سنوات. وتهدف لتنفيذ نشاط تشغيلي موسمي أو تطويري، ويتم تسديده على أقساط بعد فترة سماح لا تقل عن ثلاثة شهور.

قرض كبير: هي القروض الممنوحة من قبل البنوك وتزيد قيمتها على خمسة وعشرين ألف دولار للقرض الواحد، وتكون فترتها من ستة شهور وحتى خمس سنوات أو كثر. وتهدف لتنفيذ نشاط تطويري، ويتم تسديده على أقساط بعد فترة سماح لا تقل عن سنة. وقد تكون هذه القروض مضمونة من قبل برامج ضمان القروض.

الجمعيات الخيرية الزراعية: هي جمعيات تضم مزارعين، أو مهتمين بالنشاط الزراعي، ومسجلة رسمياً لدى السلطة الفلسطينية، وتتبع وزارة الزراعة، وتعمل تحت

إشرافها. وتهدف لتقديم مساعدات عينية، أو نقدية من خلال المنح أو القروض. ومنها ما هو على مستوى القرية، أو المحافظة، أو جمعيات خيرية تعمل على مستوى الوطن.

الجمعيات التعاونية الزراعية: وهي جمعيات تخضع لمفاهيم التعاون الدولية من حيث ملكيتها لأعضاء يرغبون في الحصول على خدماتها، ويتساوي حق التصويت لأعضائها، بغض النظر عن مشاركتهم في أعمالها، أو في نسب رأسمالها. وتخضع الجمعيات التعاونية الزراعية للتسجيل والإشراف من قبل وزارة العمل الفلسطينية. وتضم الجمعيات أنشطة زراعية مختلفة، بما في ذلك جمعيات التسويق الزراعي، والادخار والتسليف، والثروة الحيوانية، وعصر الزيتون، وتربية النحل، والتصنيع الزراعي، وتربية الدواجن، وإنتاج الموز، وإنتاج العنب، وجمعيات تعاونية متخصصة بالري الزراعي، وإنتاج نباتات طبية، علاوة على الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض الزراعية.

التمويل الداخلي: هو التمويل الذي يحصل عليه المزارع من ماله أو مدخراته أو مدخرات عائلته أو من أرباحه في السنوات السابقة. وفي حالة كون النشاط الاقتصادي ينتظم في وحدة اقتصادية؛ سواء أكانت شركة تضامن عادية أم شركة مساهمة خاصة أم عامة أم جمعية تعاونية، فيعد رأس المال المدفوع والأرباح والاحتياطات المتراكمة مصدر تمويل داخلي لنشاط المنشأة الزراعية.

التمويل الخارجي: هو التمويل الذي يحصل عليه المزارع من خارج ماله أو مدخراته أو مدخرات عائلته أو من خارج رأسماله المخصص للزراعة، أو من غير أرباحه في السنوات السابقة. ويشمل التمويل الخارجي المهلة التي يمنحها الموردون للمزارع عند شراء المستلزمات الزراعية؛ سواء باستخدام نظام الشيكات أم بدونه، أم من خلال قروض يحصل عليها من النظام المالي الرسمي وغير الرسمي، أم من خلال منح يحصل عليها من برامج محلية وأجنبية وفق مبدأ مشاركة المنتفعين بنسبة من تكلفة التمويل المقدم للمزارع.

النظام المالي الرسمي: يشمل نظام البنوك العاملة في فلسطين، سواء أكانت بنوكاً فلسطينية أم فروعاً لبنوك في الخارج، وهي بنوك تجارية ومتخصصة وإسلامية، وتخضع لإشراف سلطة النقد الفلسطينية، وتضم 22 بنكاً و153 فرعاً، منتشرة في معظم مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

النظام المالي غير الرسمي: هي مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين، التي لا تخضع لإشراف سلطة النقد الفلسطينية، ويشمل ذلك مؤسسات الإقراض الصغير، ومنشآت الصيارفة (هذه المنشآت تخضع لرقابة سلطة النقد الفلسطينية)، ومؤسسات مالية أخرى.

2- مراجعة الأدبيات

مقدمة

يمكن تلخيص الأدبيات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة في ثلاث مجموعات، تتعلق المجموعة الأولى من الدراسات بتمويل القطاع الخاص الفلسطيني، بما في ذلك تمويل النشاط الزراعي. وتتعلق المجموعة الثانية من الدراسات بإبراز بعض التجارب العالمية الخاصة بالتمويل الصغير والمتوسط باعتباره الأقرب إلى تمويل القطاع الزراعي. أما المجموعة الثالثة من الدراسات، فتخص تمويل القطاع الزراعي مباشرة، بما في ذلك التمويل الرسمي وغير الرسمي، وفقاً لتجارب الدول المتعددة. ويختتم الفصل باستخلاص ما يميز نظام الائتمان والتمويل في القطاع الزراعي، بما في ذلك مشاكله وحلول مقترحة حسب تجارب الدول المختلفة.

2-1 التجربة الفلسطينية

هناك العديد من الدراسات التي وصفت القطاع الزراعي في فلسطين، وتحدثت أخرى عن التمويل الصغير ووصفه، ودوره في تمويل القطاع الخاص الفلسطيني بصورة عامة، ومشاكله وأسبابه. وبالنسبة للدراسات الخاصة بقطاع التمويل الخاص الفلسطيني، ومدى استخدامه للتمويل الخارجي، يلاحظ أن التمويل الخارجي من خلال النظام الرسمي قد أصبح متوفراً منذ العام 1986، حيث أن النظام المصرفي في فلسطين قد انقطع خلال الفترة ما بين العام 1967 وحتى نهاية الثمانينيات، عندما سمح لأول بنك عربي باستئناف نشاطه. واقتصرت تلك الفترة على التمويل غير الرسمي من الصيارفة، وعلى منح ومساعدات محدودة لبعض القطاعات، التي نفذت من خلال اللجنة المشتركة الفلسطينية الأردنية، أو من خلال منظمات تطوعية كما جاء في دراسة متخصصة عن التمويل للقطاع الخاص في فلسطين خلال تلك الفترة (UNCTAD,

(1989. كما أن دراسة حامد وآخرين (1998) أوضحت أهمية التمويل غير الرسمي في مناطق السلطة الفلسطينية، في الفترة اللاحقة، وهي بداية عقد التسعينيات، الذي شمل كلاً من الصيارفة، والمنظمات التطوعية، والإقراض من خلال عضوية جمعيات الادخار المدور، والإقراض من الأقارب، حيث بينت دراسته أنه من كل 7% حصلوا على قروض من بنوك، كان هناك 2% حصلوا على قروض من صرافي النقود وفق الدراسة نفسها.

أما بالنسبة للدراسات الحديثة، فقد أوضحت دراسة مسحية (IFC, 2007) لواقع التمويل الصغير في فلسطين أن 16% من المجيبين من الضفة الغربية سبق أن تقدموا بطلب تمويل من البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وحصل 63% منهم على نتيجة إيجابية. في حين يعتبر 19% من المزارعين المجيبين من الضفة الغربية العائلة والأصدقاء والموردين من أهم مصادر تمويل نشاطهم، مقارنة بنظام البنوك الرسمي. كما بينت الدراسة أن 58% ممن رفضت طلباتهم كان بسبب عدم وجود ضمانات، وأن 28% منهم لم يستطع إيجاد كفيل. وكانت دراسة صبري (2003ب) ذكرت أن المشكلتين الأولى والثانية في نظام الائتمان الفلسطيني تتعلقان بموضوع الضمانات، وصعوبة تحصيلها في حالة عدم الإيفاء بالدفع عند تاريخ الاستحقاق. وكذلك ترى البنوك أن من المشاكل الرئيسة عدم توفر مشاريع مربحة، وارتفاع سعر الفائدة، مقارنة بالعائد المتوقع على الاستثمار، ما يشكل عقبة حقيقية في إمكانية إعطاء قروض أكثر في السوق الفلسطينية، على الرغم من توفر الإمكانيات لذلك. وكذلك عدم تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم في ما يتعلق بالمعاملات المالية، وتحصيل المستحقات من القروض المتعثرة من الضمانات المقدمة. وناقشت دراسة أخرى (Planet finance, 2007) فعالية الإقراض الصغير، وأوضحت الحاجة إلى تحديد البيئة القانونية المناسبة لمؤسسات الإقراض الصغير الفلسطينية، وتحديد علاقتها بالحكومة، وتطوير قاعدة بيانات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المتخصصة. وأخيراً، أوضحت دراسة معمقة ناقشت القطاع الزراعي ومشاكله، أن القطاع الزراعي في فلسطين يضم نظامي إنتاج، أحدهما نظام تنافسي يعتمد على مدخلات زراعية متطورة، وبيوت بلاستيكية، ونظم

ري متقدمة تنتج منتجات معدة للتصدير، ويتطلب تمويلاً داخلياً وخارجياً، والنظام الآخر هو نظام زراعي تقليدي يعتمد على الأمطار، ويوجه إنتاجه للاستهلاك المحلي، ويستخدم الحد الأدنى من التمويل. كما أوضحت الدراسة حجم الخسارة التي يلحقها الاحتلال بالقطاع الزراعي، بما في ذلك معوقات التسويق المحلي والتصدير للخارج (AECI, 2007).

2-2 التمويل الصغير للنشاط الزراعي

هناك العشرات من الدراسات المنشورة التي تناولت قضية التمويل الصغير ومشاكله في دول مختلفة، بما في ذلك الدول النامية والمتطورة. فعلى سبيل المثال، فحصت دراسة (Ghate, 1992) تجربة التمويل في بعض دول آسيا، وأوضحت أهمية القطاع المالي غير الرسمي الذي يشكل قوة منافسة للقطاع الرسمي، ويعمل على خدمة فئات معينة لا يستهدفها القطاع الرسمي. كما يساعد النظام المالي غير الرسمي على استقرار وخلق التوازن في القطاع المالي بصورة عامة. وهناك دراسات أخرى حول قطاع التمويل المصغر في كل من مصر وجنوب شرق آسيا وتايوان والفلبين ودول نامية أخرى، تشجع التمويل غير الرسمي، وترى أنه قد يدفع التمويل الرسمي لتغيير سياسته وتحرير معاملاته، كما يفترض أنه سيكون أقل تكلفة بسبب انخفاض المصروفات الإدارية. ومن تلك الدراسات: (Bose, 1998)، و(Jain, 1999)، و(Steel, et al., 1997)، و(Chaudhuri and Gupta, 1996)، و(Nagarajan, et al., 1995)، و(Tange, 1995)، و(Baydas, et al.,1995).

وهناك دراسات عدة بحثت في أثر تطبيق معايير ملاءمة رأس المال على منح القروض ومستوى الاعتماد الممنوح للعملاء، مثل دراسة (Andre et al., 2001). ويرى بحث صادر عن البنك الدولي حول التمويل الصغير في الريف الاندونيسي أن تطوير ودعم التمويل الصغير، يمكن أن يخفض معدل الفقر في دول متعددة، ويرى أن مفتاح النجاح هو في كفاءة موظفي هذه المؤسسات، وفي التحصيل الجاد لدفعات القروض

(Marisol, 1998). وفي الاتجاه نفسه، قامت دراسة (Megicks, et al., 2005) بتقييم عمل مؤسسات التمويل الريفي الصغير في ريف الهند، ووجدت أن نجاحها محدود، حيث كان التركيز على القروض بعينها بدلاً من التركيز على تسويقها. وفي اتجاه آخر، ترى دراسة (Ferro, 2005) أن هناك علاقة بين عناصر كثيرة من الإقراض الصغير تنسجم مع الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي، وعليه يرى أن البنوك الإسلامية يمكن أن تزيد الروابط مع المستثمرين ذوي الدخل المحدود.

2-3 تجارب عالمية لتمويل النشاط الزراعي

كان الاهتمام بالتمويل الزراعي وما زال من أكثر القضايا جدلاً في اقتصاديات العالم، وتدعو معظم الدراسات إلى الاهتمام بهذه القضية، كما تستخدم العديد من الطرق والأساليب المالية المبتكرة لتعزيز ذلك. وتذهب بعض الدول إلى تشجيع تمويل النشاط الزراعي من خلال سن التشريعات وإصدار التعليمات. وتضع بعض البنوك المركزية قطاعات اقتصادية ضمن أولويات محددة، حيث يضع مثلاً البنك المركزي السوداني القطاع الزراعي كأولوية قصوى، وعلى البنوك الوطنية توجيه قروضها للقطاع الزراعي (Elhiraika and Abu Ismail, 2005). وتجمع معظم الدراسات على تشابه مشاكل التمويل الزراعي، وفي أسباب عدم انتشاره. فقد أوردت دراسة (IFAD, 2006) ملخص تجارب مستفادة من تمويل القطاع الزراعي بواسطة مؤسسات القروض الصغيرة لدول عدة في أفريقيا وأمريكيا اللاتينية وآسيا الوسطى، حيث ارتفاع مخاطر الإقراض الزراعي، واقترحت بدائل مثل دمج قروض الزراعة بقروض التجارة وقروض العقارات في مجموعة واحدة، واستخدام عملية الضمان الجماعي. وناقشت دراسة (Llanto, 2007) كيفية التغلب على مشاكل تمويل النشاط الزراعي في الفلبين، بعد فشل وإفلاس برامج التمويل المدعومة والمدارة من قبل مؤسسات الإقراض غير الحكومية، وخلصت إلى نتيجة أن إقراض النشاط الزراعي عملية معقدة، ويجب ربطها بتطوير قاعدة البيانات المتعلقة بالمزارعين، وبتسويق المنتجات الزراعية، وأن يؤخذ في الاعتبار مشاكل القطاع الزراعي والريفي، مثل: ارتفاع التكلفة وغياب التأمين.

كما بينت دراسة (Sacerdoti, 2005) أن العقبة الرئيسة في تمويل النشاط الزراعي هي في تقديم الضمانات المقبولة من قبل المقترضين، وترى الحل في انتظام المزارعين في تعاونيات ليكفلوا بعضهم البعض. ويرى (Andrews, 2006) أنه لا توجد طريقة محددة ومناسبة لتمويل النشاط الزراعي من خلال القروض تصلح لكل المزارعين، ويمكن تعميمها لكل المناطق والدول وفي كل الأوقات، حيث تبقى هناك تجارب مختلفة تعطي نتائج مختلفة، ويرى أن هذه القضية تبقى محل حوارات وتبادل تجارب بين الدول. وأوضحت دراسة (Yazdani and Gunjal, 1998) حول تجربة البنك الزراعي في إيران أن المستفيدين الرئيسيين هم من المزارعين المتعلمين وذوي المزارع الكبيرة، في حين يتم تجاهل المزارعين ذوي المزارع الصغيرة وغير المتعلمين منهم. وفي المجال نفسه قيمت دراسة (Khandker and Faruqee, 1999) تجربة بنك التنمية الزراعي الباكستاني باعتباره جزءاً من النظام المصرفي الرسمي، الذي يقدم 90% من القروض في المناطق الريفية، وترى أن البنك الحكومي يتجه نحو المزارعين الكبار القادرين على تقديم الضمانات بدلاً من المزارعين الصغار، إلا أن الدراسة ترى أن فعالية النظام المالي الرسمي في القطاع الزراعي هي أفضل منها في النظام المالي غير الرسمي.

وترى دراسة (Rweyemamu et al., 2000) أن التمويل الصغير ليس البلسم الشافي لمشكلة تمويل القطاع الزراعي، حيث هناك أسطورة تعتقد أن التمويل الصغير يمكن أن يؤدي إلى تطوير النشاط الزراعي وربما ليس الأمر كذلك، ويعتقد أنه لكي ينجح التمويل الصغير، فعلى الدول تسويق ذلك بطرق تسويق مناسبة، وتطوير البنية التحتية المطلوبة للتنمية الزراعية. وخلص باحثون آخرون (Morvant-Roux, 2008) إلى النتيجة نفسها، التي مفادها بأنه لكي ينجح التمويل الصغير في تمويل النشاط الزراعي، يجب أن ترافقه عملية تنظيم للقطاع الزراعي نفسه ومتطلباته الأخرى، وأطر قانونية مناسبة لتنظيم عملية التمويل قصير وطويل الأجل. ويرى (Chaudhuri, 2000) أن هناك اتفاقاً ضمنياً بين النظام المالي الرسمي والمقرضين غير الرسميين على التحكم في سعر الفائدة وقيمة الأموال المتوفرة للإقراض. ويرى أن دعم التمويل الزراعي يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة لنظام التمويل غير الرسمي، في حين تؤدي سياسة دعم الأسعار للمنتجات الزراعية إلى رفع سعر الفائدة للتمويل غير الرسمي.

وتحدثت الكثير من الدراسات عن فكرة ومشروع ما يعرف بتسليم المخازن المتعلقة بتمويل القطاع الزراعي، وهي مخازن يقوم المزارع بإيداع منتجاته في مخازن متخصصة مقابل إيصالات، بالاقتراض من البنك مقابل ضمان وصل المخازن، ويتم بيع المخزون أو تسليمه في حالة إبراز وصل عملية التخزين، وتكون فترة القرض بهذه الطريقة تسعة شهور كحد أقصى، ويسترد المزارع المستندات التي يحصل من خلالها على ثمن المحصول (Martin, and Bryde. 1998; Lacroix, and Varangis. 1996; Borsdorf, et al, 1998). وهناك دراسات أخرى (Benjamin, and Phimister, 2002) تتحدث عن أثر هيكلية الأسواق المالية على الاستثمار في النشاط الزراعي وعلاقتها بالضمانات المقدمة، حيث خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين العاملين.

الخاتمة

يتضح من العرض السابق لأدبيات التمويل وجود أساليب مختلفة لفكرة التمويل الزراعي، ولكن لا يمكن تعميمها على جميع الدول لاختلاف ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويصطدم نظام تمويل النشاط الزراعي في كل الدول بمشكلة تقديم ضمانات من قبل المقترضين الزراعيين يقبل بها المُقرض أو المانح للقرض، وتعد القروض العقدة الرئيسية في نجاح فكرة التمويل الزراعي. وتم اقتراح أفكار عدة مبتكرة لحل هذه القضية؛ مثل ربط القرض الزراعي بقروض أخرى للمزارع نفسه؛ مثل قرض شراء أصوله، أو الكفالة الجماعية المتبادلة من قبل مجموعات المزارعين، أو عن طريق ضمان وثائق تسليم المنتجات الزراعية لمخازن التسويق الخاصة، أو استخدام فكرة التمويل الإسلامي. ولا بد من الإشارة إلى أن معظم الدراسات لا تشجع الدعم الحكومي المباشر لأسعار المنتجات الزراعية، حيث أن ذلك يمكن أن يؤثر على نظام الإقراض الرسمي وغير الرسمي، ويفضل أن يوجه الدعم الحكومي لنظام تمويل النشاط الزراعي من خلال تخفيض الفوائد أو ضمان القروض، وتتحدث كذلك عن تشبيك عملية القروض بعملية التسويق.

كما يلاحظ تعارض في الأدوار بين نظام التمويل الرسمي المتمثل في البنوك ونظام التمويل غير الرسمي المتمثل في التمويل الصغير والصيارفة والمقرضين الأفراد في مجال تمويل النشاط الزراعي. علاوة على ذلك، فإن تجربة البنوك الحكومية الزراعية غير مشجعة بسبب كونها تتجه لكبار المزارعين على حساب صغار المزارعين العاجزين عن تقديم الضمانات. وأخيراً، فإن نظام تمويل ناجحاً للقطاع الزراعي لن يكون مفيداً دون وجود خدمات أخرى تتعلق بالبنية التحتية وشق الطرق، وتوفير المياه، وضمان عملية تسويق الإنتاج الزراعي.

3- القطاع الزراعي في فلسطين

مقدمة

لفهم قضية التمويل في القطاع الزراعي الفلسطيني، فإن هناك حاجة للتعرف أولاً على القطاع الزراعي من حيث منتجاته وخصائصه، بالإضافة إلى التعريف بالأطراف ذات العلاقة بهذا القطاع. ومن ثم سننتقل في هذا الفصل لمناقشة أهمية القطاع الزراعي الاقتصادية، بما في ذلك مساهمته في الناتج المحلي، والتصدير، واستيعاب القوى العاملة الفلسطينية، وعلاقته بالتصنيع الغذائي. وبعد ذلك سيتم عرض وتلخيص أهم الخصائص الإنتاجية والمالية والتنظيمية للقطاع التي تنعكس على عنصر المخاطرة والضمانات المتعلقة بها، على أن يختتم هذا الفصل بإبراز مشاكل القطاع الزراعي الفلسطيني، ومنها مشكلة التمويل.

3-1 التعريف بالقطاع الزراعي الفلسطيني

يشمل القطاع الزراعي الفلسطيني كلاً من:

- قطاع الإنتاج الحيواني، الذي يضم اللحوم والحليب والبيض والنحل والأسماك، وتأتي اللحوم والحليب والدواجن والبيض والأسماك كأهم المنتجات الحيوانية.
- القطاع النباتي، الذي يضم زراعة الخضروات والفواكه والحبوب والأزهار. ومن أهم المنتجات الزراعية النباتية في فلسطين: البندورة، والخيار، وخضروات أخرى، في حين يحتل الزيتون والعنب والحمضيات أهم منتجات الفاكهة، وتعد البطاطا والقمح والبصل أهم المحاصيل الحقلية. وبصورة عامة، فإن المساحة المزروعة في فلسطين تبلغ حوالي 1,827,000 دونم، وهي تمثل ثلث مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن تقسيم القطاع الزراعي النباتي في فلسطين إلى أربعة قطاعات، هي: الزراعة البعلية، الزراعة المروية المكشوفة، الزراعة

المروية المحمية، والمراعي العامة والغابات، والتي سنوجزها على النحو التالي:

1. **الزراعة المروية المحمية ضمن بيوت بلاستيكية:** وهي أفضل الطرق الزراعية كفاءة، وإن كانت أكثرها تكلفة من حيث الحاجة إلى تكاليف رأسمالية وتشغيلية مستمرة. وتبلغ مساحة الأرض المزروعة ضمن بيوت بلاستيكية 42,000 دونما. وهي تشكل حوالي 20% من مساحة الأرض المزروعة خضروات، و1% من مساحة الأرض المزروعة بالأصناف كافة، وحسب كل الطرق الزراعية في أراضي السلطة الفلسطينية.
2. **الزراعة المروية المكشوفة:** تضم الزراعة المروية 220,600 دونما مربع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقع حوالي 48% منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وتضم الزراعة المروية معظم مزروعات الخضروات والحمضيات والجوافة وبعض المحاصيل الحقلية.

جدول 3-1: المساحة المزروعة (ألف دونم)
في الأراضي الفلسطينية لسنة 2006

	محمي	بعلي	مروي مكشوف	المجموع
أشجار مثمرة		1024	55	1079
غير مثمرة		44	14	58
خضروات	42	40	112	194
حقلية		457	39	496
المجموع	42	1565	220	1827

المصدر: (مركز الإحصاء الفلسطيني، إحصائيات زراعية، 2007).

3. **الزراعة البعلية:** وتقوم على ما مساحته 1,565,100 دونم مربع؛ أي حوالي 88% من المساحة المزروعة في فلسطين، وتشكل 93% من المساحة المزروعة في الضفة الغربية، و37% من المساحة المزروعة في قطاع غزة. وتشمل الزراعة البعلية بالدرجة الأولى زراعة الزيتون التي تشكل 76% من المساحة المزروعة البعلية في الضفة الغربية، و7% مزروعة عنب، و6%

مزروعة لوزيات، والمتبقي مزروع بأشجار مثمرة وبعض الخضراوات البعلية. ويظهر جدول 3-1 ملخص المساحة المزروعة في أراضي السلطة الفلسطينية حسب إحصائيات 2006 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات زراعية، 2007).

4. أما بالنسبة للحُرج، فهي موزعة على المحافظات الفلسطينية كافة، وكذلك الأمر بالنسبة للثروة الحيوانية، حيث توجد في كل المناطق باستثناء صيد السمك، الذي يتركز على مساحات محدودة من شواطئ غزة.

3-2 الأطراف ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

يتميز القطاع الزراعي الفلسطيني بتعدد الأطراف المرتبطة به، ما يعقد العلاقات الإدارية والتنظيمية والمالية والتمويلية بين المزارعين والأطراف الوسيطة، التي تتولى الإشراف أو التمويل أو الدعم أو الإرشاد أو التسويق أو المساهمة في شراء المستلزمات الزراعية. وبصورة عامة، يمكن عرض الأطراف ذات العلاقة بالنشاط الزراعي الفلسطيني على النحو التالي:

- وزارة الزراعة: تساعد في تنفيذ المشاريع الزراعية الممولة من قبل موازنة السلطة الفلسطينية، وتنسيق ومتابعة المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل برامج المؤسسات الدولية. وتزويد المعلومات في حالة طلب مؤسسات دولية تنفيذ برامج منح أو إقراض للنشاط الزراعي، علاوة على تعزيز البنية المؤسسية للقطاع الزراعي، ومتابعة الأمن الغذائي بالتعاون مع وزارة الصحة.
- المزارعون الفرديون: وهم يمثلون العمود الفقري للنشاط الزراعي، ولكنهم غير منتظمين في وحدات اقتصادية أو منشآت الأعمال.
- المنشآت الزراعية المنتظمة في أشكال قانونية مثل شركات عادية أو مساهمة أو منشآت أعمال مسجلة: وتشمل أنشطة زراعية، وصيد السمك، وتربية الماشية والنحل والدواجن والحراجة، ويبلغ عددها 6976 وحدة اقتصادية، يعمل فيها حوالي 14572 عاملاً. وهي في معظمها منشآت صغيرة حسب قيمتها الاقتصادية أو عدد العاملين فيها. ويقتصر عدد المنشآت التي يعمل فيها خمسة عمال أو أكثر

على 432 وحدة اقتصادية حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المنشآت الاقتصادية، 2008).

- الجمعيات الخيرية الزراعية المحلية: هناك 117 جمعية خيرية زراعية تتبع مباشرة لوزارة الزراعة، وموزعة على محافظات الضفة الغربية، ويقع معظمها في منطقة طوباس وطولكرم ورام الله، وهناك 14 جمعية خيرية زراعية في منطقة القدس، وهي تقوم بأنشطة متعددة (السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الزراعة، 2008). وهناك جمعيات خيرية زراعية مركزية مثل اتحاد لجان العمل الزراعي، ولجان الإغاثة الزراعية، واتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين.
- منظمات أجنبية غير هادفة للربح تتلقى تمويلاً من الحكومات الأجنبية، وتعمل على تقديم خدمات للنشاط الزراعي على قاعدة مشاركة المستفيدين بنسب متفاوتة تتراوح ما بين 20% و75%.
- الجمعيات التعاونية الزراعية: هناك حوالي 1300 جمعية تعاونية زراعية مسجلة في الضفة الغربية، وحوالي 25 جمعية تعاونية تعمل في قطاع غزة، ومسجلة لدى وزارة العمل الفلسطيني (السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، 2008). وتعمل هذه الجمعيات في النشاطات التالية: التسليف والتوفير، الثروة الحيوانية، عصر زيتون، تربية الدواجن، تربية النحل، إنتاج خضروات، تصنيع زراعي، ثروة سمكية، زراعة محمية، الزراعية العامة المتعددة الأغراض.
- شركات غير هادفة للربح تعمل في التمويل الزراعي، أو في الشراء المشترك للمنتجات الزراعية، أو في تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة.
- منشآت النظام المالي الرسمي مثل البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى.
- مؤسسات هيئة الأمم المتحدة، مثل الفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث تقوم هذه المؤسسات، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والتعاون معها، بتنفيذ برامج تتعلق باستصلاح الأراضي، وتأهيل آبار، وتوزيع أشتال، وتطعيم الحيوانات، وتنفيذ مشروعات البناء المؤسسي، وبرامج متخصصة لدعم النشاط الزراعي الحيواني والنباتي. ويتصف هذا النشاط بصفته مرتبطاً ببرامج معينة، ومخصصاً لفئات معينة ومناطق جغرافية مختارة. وتنتهي الأنشطة هذه بمجرد انتهاء المخصصات المتعلقة بالبرامج، أو عند تغيير أهداف الجهة أو الحكومة الأجنبية المانحة.

- مؤسسات دولية تقوم بتقديم مساعدات من خلال مؤسسات وسيطة حكومية أو غير هادفة للربح، أو تعاونية أو مؤسسات أجنبية أخرى تعمل في السلطة الفلسطينية؛ مثل: مؤسسة "أوكسفام"، الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، مؤسسات دولية إيطالية وأسبانية ونرويجية.

3-3 أهمية القطاع الزراعي الفلسطيني

أُعتبر القطاع الزراعي في فلسطين من أهم القطاعات الاقتصادية لفترة طويلة، إلا أنه في تراجع مستمر، بصفته من أكثر القطاعات تعرضاً لممارسات الاحتلال القمعية والتدميرية، وعدم إعطائه الاهتمام المطلوب من الجهات الوطنية ذات العلاقة، وما يعانيه من مشاكل تتعلق بالتسويق والتمويل. وعلى الرغم من تراجع أهميته، فإنه ما زال يعد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في فلسطين، ويمكن عرض جوانب أهميته على النحو التالي:

- مساهمته في العمالة: تناقصت القدرة الاستيعابية للنشاط الزراعي، حيث كان القطاع الأول ضمن الاقتصاد الفلسطيني في استيعاب القوى العاملة، التي وصلت إلى 42% من مجموع القوى العاملة في سنة 1970، ثم هبطت بعد ذلك تدريجياً لتصل إلى 16% في سنة 1987، لتصل أخيراً إلى 14% في سنة 2006 كما يظهر في جدول 3-2. وتتصف العمالة في القطاع الزراعي بكونها عمالة موسمية، حيث نجد أن فرص العمل في فترات الحصاد وقطف الثمار وضعف فرص العمل في مواسم أخرى. ومن مزايا العمل الزراعي، قدرته على استيعاب مهارات عمل منخفضة، ولا تتطلب درجات تعليم أو تدريب عالية، كما أنها تستوعب جزءاً مهماً من العمالة النسوية، وبخاصة في الريف الفلسطيني، حيث تبلغ نسبة العاملين من النساء في القطاع الزراعي حوالي 34% من مجموع العاملين في هذا القطاع. ويقتصر عمال الزراعة العاملون بأجر على نسبة 23% من مجموع العاملين في النشاط الزراعي. كما أن تكلفة أجر العامل في الزراعة أقل من أجر العامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحيث لا يزيد معدل الأجر في النشاط الفلسطيني على 60% من معدل الأجر في الأنشطة الاقتصادية الأخرى

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات زراعية، 2007). ويعمل في النشاط الزراعي عاملون يصعب عليهم الحصول على وظائف ثابتة في القطاعات الأخرى. وعلى الرغم من أن ذلك يحقق مزية تدني الأجور وملحقاتها من مزايا نقدية وعينية وصناديق ادخار وتعويضات، فإنه يخلق مشكلة تدني كفاءة العمل في حالة استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة.

جدول 3-2: نسبة العاملين في القطاع الزراعي لمجموع القوى العاملة في فلسطين في الفترة بين العامين 1970 و2006

السنة	النسبة
1970	%42
1987	%16
1999	%12.6
2003	%15.7
2004	%14.6
2006	%13.7

المراجع: UN, 1993؛ وماس 2008، و2007.

- مساهمته في تخفيض العجز في الميزان التجاري: شكلت الصادرات الزراعية في الثمانينيات ما يزيد على ثلث الصادرات الفلسطينية (اللجنة الاقتصادية، 1987). ثم انخفضت بصورة ملموسة بسبب مشاكل تسويق الحمضيات، وما نتج عنها من تخفيض حجم الإنتاج بصورة ملموسة. وعلى الرغم من ذلك، ما زال القطاع الزراعي من أهم القطاعات الذي يعول عليها لزيادة حجم الصادرات الفلسطينية، وبخاصة مع وجود أصناف جديدة مثل الزهور، والتوت الأرضي. فعلى سبيل المثال، زادت صادرات الزهور من قطاع غزة من 45 مليون زهرة سنة 1995 إلى 80 مليون زهرة سنة 1998 (وزارة الزراعة، 2000). وما زالت الحمضيات والزيتون والبندورة والخيار والعنب من أهم الصادرات الزراعية. ويساهم الإنتاج الزراعي حالياً بما نسبته 25% من الصادرات الفلسطينية AECI, (2007).

- مساهمته في الناتج المحلي: كان القطاع الزراعي من أهم القطاعات مساهمة في الناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني، ولفترة تزيد على 20 سنة، ومنذ الفترة ما بين العام 1968 وحتى نهاية الثمانينات، حيث تراوحت مساهمته بين 36% العام 1972 و21% في العام 1990، كما هو موضح في جدول 3-3. ثم تراجع بعد ذلك ليصل إلى 8% من الناتج المحلي الفلسطيني في سنة 2007؛ أي أن تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الفلسطيني المحلي بدءاً من بداية الثمانيات، وبعد استشراء الاستيطان في الضفة الغربية.

جدول 3-3: نسبة مساهمة القطاع الزراعي
في الناتج المحلي الفلسطيني
ما بين العامين 1972 و2007

السنة	نسبة المساهمة
1972	%36
1976	%34
1980	%29
1983	%27
1990	%21
1993	%14
1996	%12
1999	%10
2002	%10
2004	%7.5
2006	%8
2007	%8.2

المصدر: (UNCTAD, 1991)؛ وماس 2007 و2008.

- يمكن للقطاع الزراعي أن يشكل قاعدة ذات قدرة تنافسية لبعض الصناعات الغذائية، حيث يوجد فائض في الإنتاج الزراعي في ستة محاصيل رئيسة، وهي الحمضيات، والزيتون، والبندورة، والخيار، والعنب، والبطاطا. ويمكن تأسيس

صناعات محلية لخدمة هذا القطاع المهم من النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وبخاصة أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يستورد كميات كبيرة من المنتجات الغذائية المصنعة، حيث وصلت نسبة المنتجات الزراعية والمواد الغذائية المصنعة المستوردة من قبل السلطة الفلسطينية إلى 20% من مجموع الواردات الفلسطينية (UN, 2000).

3-4 خصائص الإنتاج الزراعي الفلسطيني

يمكن تلخيص خصائص الإنتاج الزراعي الاقتصادية والإنتاجية والإدارية والمالية على النحو التالي:

- تناقص المساحة المزروعة الكلية: شهد القطاع الزراعي النباتي تناقصاً في المساحات المزروعة في العقد الأخير بسبب تعديات وإجراءات الاحتلال. وشمل ذلك كلاً من مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الخضروات، والأراضي المزروعة بالفاكهة، والمحاصيل الحقلية، حيث بلغت نسبة النقص في الأراضي المزروعة حوالي 4%، وكان يفترض أن تزيد المساحة بسبب مشاريع استصلاح أراضٍ في بعض المناطق التي نفذت من قبل بعض البرامج.

جدول 3-4: تناقص المساحة المزروعة في السلطة الفلسطينية ما بين العامين 1994 و2006 بالدونم

المساحة المزروعة	1995-1994	2000-1999	2006-2005
المساحة المزروعة الكلية	1,904,925	1,836,789	1,826,096
مساحة أشجار الفاكهة	1,143,598	1,192,658	1,136,693
مساحة الخضراوات	197,752	173,862	192,961
مساحة المحاصيل الحقلية	563,152	469,682	496,006
مساحة أزهار القطف	423	587	436

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات زراعية، 2007.

- تعرض القطاع الزراعي لإجراءات تعسفية من قبل الاحتلال، وما ترتب على بناء جدار الفصل العنصري من قضم أراضي الضفة الغربية، وهي في معظمها أراضٍ زراعية، حيث بلغ عدد المواقع الاستيطانية في الضفة الغربية 440 موقعاً، وبلغت نسبة المساحة التي يحظر على الفلسطينيين الوصول إليها حوالي 38% من مساحة الضفة الغربية، وبلغ طول جدار الضم والتوسع الذي يلتهم جزءاً كبيراً من أراضي الضفة الغربية حوالي 440كم من أصل 701كم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008). وعليه، فإن القطاع الزراعي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بإجراءات الاحتلال، بما في ذلك ما يضعه من معوقات أمام تصدير المنتجات الزراعية، وقطع الأشجار المثمرة، وقتل الحيوانات، وتدمير مصادر المياه، وإغلاق قطاع غزة، الذي عطل تصدير منتجات البيوت البلاستيكية، حيث قدرت الخسارة التي تعرض لها قطاع الزراعة خلال السنوات الست الماضية بحوالي مليار دولار حسب تقدير وزارة الزراعة الفلسطينية (AECI, 2007). وبلغت الخسائر في القطاع الزراعي الفلسطيني حسب إحصائيات وزارة الزراعة، نتيجة لتصرفات المستوطنين الصهاينة، تدمير 770 مخزناً زراعياً، و756 منشأة دواجن، وإتلاف 1500 رأس ماشية، وتدمير 400 بئر مياه، وتدمير شبكات مياه، واقتلاع آلالف الأشجار من الزيتون والنخيل والحمضيات واللوزيات، ووصلت إلى ما يزيد على مليون شجرة، وتدمير 12000 دونم من مزروعات الخضروات، و2000 دونم من البيوت البلاستكية، و19000 دونم من مزارع الحبوب (PNA, 2008b). كما عمل الحصار المفروض من قبل الاحتلال على قطاع غزة على زيادة النقص في معظم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وشمل ذلك كلاً من رقائق البلاستيك، وشبكات المياه، والأسمدة والبذور، وقطع الغيار لماكينات صيد السمك، الأمر الذي يشكل ضرراً على أعمال 47000 مزارع في القطاع (FAO, 2008)، علاوة على الأثر الاقتصادي السلبي الناتج عن تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى مناطق (أ)، (ب)، و(ج) حسب اتفاقية أوسلو، كما جاء في تقرير البنك الدولي الخاص بهذه القضية الذي صدر أخيراً، وما يترتب عليه من استحالة تطوير المناطق الريفية في مناطق السلطة الفلسطينية (World Bank; West Bank and Gaza , 2008).

- ازدياد أهمية الثروة الحيوانية في العقد الأخير: هناك تزايد في أهمية الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية من ناحية عدد الحيوانات، والقيمة المالية للناتج الحيواني خلال العقد السابق، حيث نجد تضاعف عدد الأبقار والأغنام خلال الفترة. كما امتدت الزيادة لأنشطة الثروة الحيوانية الأخرى؛ مثل زيادة أعداد الماعز، والدجاج اللاحم والبياض، والنحل، وبنسب تتراوح ما بين 35% و138% في حالة الدجاج البياض، كما يظهر جدول 3-5.

جدول 3-5: تزايد أهمية الثروة الحيوانية في السلطة الفلسطينية ما بين العامين 1994 و2006

الثروة الحيوانية	1995-1994	2000-1999	2006-2005
أعداد الأبقار	18,024	23,688	36,284
أعداد الأغنام	445,151	566,409	793,874
أعداد الماعز	252,235	308,845	387,123
الدجاج اللاحم (ألف طير)	28,564	43,457	31,533
الدجاج البياض (ألف طير)	1,413	2,518	3,372
أعداد خلايا النحل	43,088	46,020	65,921

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات زراعية،2007.

- ارتفاع قيمة الناتج الزراعي النباتي عن الناتج الحيواني: يعد الإنتاج الزراعي النباتي من خضروات وفواكه وحبوب أكثر ربحاً من الإنتاج الحيواني في فلسطين، بما في ذلك تربية الماشية والأبقار والدواجن، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع تكلفة الأعلاف المستمر، حيث وصلت قيمة الإنتاج الزراعي حوالي 950 مليون دولار في سنة 1997-1998، لتصل بعد ذلك إلى حوالي ستمائة مليون دينار، منها 60% يرجع للإنتاج الزراعي، في حين يرجع ما نسبته 40% للإنتاج الحيواني. ويرجع ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية النهائية مقارنة بالعديد من الدول العربية المجاورة.

وساهمت الضفة الغربية بـ 73% من مجمل الإنتاج الزراعي الفلسطيني، في حين كانت مساهمة قطاع غزة حوالي 27%. وساهم إنتاج الدواجن بـ 31% من مجمل الإنتاج الحيواني، يليه اللحوم الحمراء والحليب، والبيض. أما المساهمة الرئيسة للإنتاج الزراعي النباتي، فهي تعود لكل من الزيتون والحمضيات، حيث ساهم كل منهما بـ 28% و9% على التوالي ضمن مجمل الإنتاج الزراعي. وبلغت القيمة المضافة للإنتاج الزراعي حوالي 290 مليون دولار سنة 1994-1995، ارتفعت إلى 570 مليون دولار سنة 1997 لتنخفض بعد ذلك وتصل إلى 557 مليون دولار لسنة 2006 كما يظهر في جدول 3-6.

جدول 3-6: القيمة المضافة للنشاط الزراعي الفلسطيني لسنة 2006 (مليون دولار)

النشاط	قيمة الناتج	تكلفة الإنتاج	القيمة المضافة
النباتي	601	133	468
الحيواني	464	375	89
المجموع	1065	508	557

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات زراعية، 2007.

- تختلف تكلفة الزراعة في فلسطين باختلاف طريقة الزراعة المتبعة، حيث نجد أن تكلفة الزراعة البعلية تكون في حدها الأدنى، بينما نجد أن الزراعة المروية تصل بصورة عامة إلى عدة أضعاف تكلفة الزراعة البعلية، وترتفع تكلفة الزراعة المحمية لتصل لعشرة أضعاف الزراعة المروية. وتختلف هذه النسبة من محصول لآخر، حيث نجد ارتفاع تكلفة البندورة والخيار والحمضيات بأنواعها كافة، بينما تنخفض تكلفة زراعة الفول والبامية والكوسا والباذنجان المروية. وبصورة عامة، فإن كلاً من الأسمدة والمبيدات والمياه تشكل التكلفة الرئيسة كما هو موضح في جدول 3-7، في حين تشكل الأعلاف حوالي 78% من تكلفة الإنتاج الحيواني.

جدول 3-7: تحليل تكلفة الإنتاج الحيواني

حسب أسعار 2006

تكلفة الإنتاج الحيواني	مليون دولار	النسبة
كهرباء	7	%2
أعلاف	292	%78
أدوية	37	%10
صيصان وصغار	17	%4
زيوت وصيانة وأخرى	22	%6
مجموع تكلفة الإنتاج الحيواني	373	%100
تكلفة الإنتاج النباتي	**مليون دولار**	**النسبة**
مياه وكهرباء	20	%15
أسمدة	37	%28
مبيدات	27	%20
تقاوي وبذور	17	%13
زيوت وصيانة ومتفرقات	32	%24
مجموع تكلفة الإنتاج النباتي	133	%100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصائيات الزراعية، 2007.

- يعاني الاقتصاد الفلسطيني من نقص في العديد من المنتجات الرئيسة؛ مثل القمح، والحبوب، والأعلاف، والحليب، واللحوم الحمراء بأنواعها، والسمك، ولحوم الدجاج، والبيض، وبعض الفواكه والخضار؛ مثل التفاح، والموز؛ أي أن هناك عجزاً أساسياً في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بصورة كبيرة، وبخاصة في القمح والحليب واللحوم، وهناك عجز أقل في ما يختص بإنتاج الدواجن والبيض.
- يتذبذب حجم الإنتاج الزراعي من سنة لأخرى، نتيجة للظروف المناخية، وتغيير خطط الإنتاج للمزارعين، الذين عادة ما يغيرونها بصورة مستمرة، كرد فعل على أسعار الإنتاج الزراعي للسنة السابقة.

3-5 مشاكل القطاع الزراعي الفلسطيني

علاوة على مشاكل القطاع الناتجة عن ممارسات الاحتلال المتمثلة في مصادرة الأراضي، والتحكم في منابع المياه، وتدمير الممتلكات الزراعية، واقتلاع الأشجار، وتدمير الآبار، وبناء الجدار الحاجز الذي ضم خلفه جزءاً مهماً من الأراضي الفلسطينية المزروعة، والحصار المفروض على قطاع غزة، والحواجز التي تعيق نقل المنتجات الزراعية بين مناطق السلطة الفلسطينية، وتعيق عملية التصدير وترفع تكلفتها في حالة التمكن من تحقيق ذلك، هناك مشاكل أخرى يمكن إيجازها في التالي:

- مشكلة نقص التمويل التشغيلي والتطويري للنشاط الزراعي، وهي موضوع هذه الدراسة التي ترجع لموضوع الضمانات المطلوب لعملية الاقتراض بصورة أساسية، وكون النشاط الزراعي لا ينتظم في منشآت زراعية مسجلة لدى الدوائر ذات العلاقة، وعدم انتشار المؤسسات المالية في المناطق الريفية حيث النشاط الزراعي، وصعوبة وصول المزارعين لهذه المؤسسات.
- غياب التأمين على الإنتاج الزراعي: عدم وجود شركات تأمين متخصصة تعمل على تأمين النشاط الزراعي ضد مخاطر الكوارث الطبيعية، وتقلبات الطقس الخارجة عن الوضع الطبيعي، حيث يشمل التأمين الزراعي عادة كلاً من الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل التجمد، وارتفاع درجات حرارة غير الطبيعي، والجفاف، والحريق، والدمار الناتج عن الرياح والأعاصير، والأمراض الناتجة عن حشرات لا يمكن تجنبها، والسيول والانجرافات، وانحباس المطر. ولا يشمل التأمين نقص المحصول بسبب الإهمال أو عدم استخدام مدخلات مناسبة للعملية الزراعية. ويعتبر الصقيع مسببا رئيسيا لخسارة للمزارع الفلسطيني، وهو يحدث في المتوسط مرة كل خمس سنوات، وتعزى إليه 70% من خسائر مزارعي الخضروات في المساحات غير المحمية (ACDI/VOCA (2008. ومع ذلك، نجد أن التأمين على الإنتاج الزراعي غير مستخدم ضمن الاقتصاد الفلسطيني، ولا توجد شركات تقدم مثل هذا النوع من التأمين. وهو ما تقترحه هذه الدراسة من الحاجة لتشريع قانون أو تعديل قانون التأمين بين اقتراحات أخرى. ويفضل أن يكون التأمين الزراعي مقدماً من قبل أكثر من شركة تأمين لضمان المنافسة

وتوزيع المخاطر، كما يفضل ربط التأمين الزراعي بتسويق المنتجات وبتأمينات أخرى مثل التأمين الصحي للمزارع، أو التأمين على المركبات الزراعية، أو ممتلكات المزارع. ويتطلب تنفيذ التأمين الزراعي وجود تشريع خاص، ووعي لدى المزارع، وتوفير معلومات للشركة المؤمنة، ودعم حكومي مقدم لتغطية جزء من قسط التأمين، حيث نجد أن فكرة دعم التأمين الزراعي المقدم من الحكومة معمول بها في كثير من الدول، ومنها المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية.

- التسجيل القانوني للمصادر المائية: تنتشر في مناطق السلطة الفلسطينية مصادر مياه تأخذ شكل آبار ارتوازية تم إنشاؤها في سنوات سابقة، وتعمل على ري آلاف الدونمات الزراعية من فواكه وحمضيات في منطقة شمال الضفة، وتحتاج إلى إعادة تأهيل وتحديث وتركيب مضخات جديدة، وهو ما يتطلب تمويل يصل إلى عشرات آلاف من الدولارات لكل بئر. ولكن المشكلة في عدم وجود شكل قانوني لهذه الآبار يمكنه أن يتعامل مع المؤسسات المالية، فهي متعارف عليها ضمناً، أو في أوراق خارج المؤسسات الفلسطينية الرسمية، بأنها قطعة أرض مقام عليها البئر تخص عدداً من المزارعين، دون توثيق ملكيتها، ودون تنظيمها في أي شكل قانوني لممارسة نشاط الأعمال كأي شركة عادية أو شركة مساهمة خاصة، أو مساهمة عامة أو جمعية تعاونية زراعية.
- عدم نجاح التجربة التعاونية الزراعية، ومحدودية دورها في تطوير القطاع الزراعي، حيث نجد أن معظمها غير عامل أو مجمد أو تحت التصفية، وبخاصة جمعيات التسليف والتوفير. ويمكن القول إن عدد الجمعيات التعاونية الزراعية الفاعلة لا يزيد على ثلث الجمعيات المسجلة رسمياً. فعلى سبيل المثال، توجد حوالي 383 جمعية زراعية تعاونية مسجلة في الأراضي الفلسطينية، لا يعمل منها أكثر من ثلث هذا العدد، كما هو موضح في جدول 3-8، وهي تشمل 49 جمعية تعاونية إنتاج نباتي، و42 جمعية ثروة حيوانية، و8 تربية نحل، و21 خدمات زراعية، و17عصر زيتون، و27 تسويق زراعي، و1 أخرى، وقد بلغ عدد الجمعيات العاملة في الضفة الغربية 160 جمعية.
- غياب سياسات زراعية تشجيعية تخطط لدعم أسعار المنتجات الزراعية في حالة هبوطها لأقل من التكلفة، كما هو الحال في العديد من الدول النامية والمتطورة، التي تدعم الإنتاج الزراعي في حالة هبوط أسعارها عن مستويات محددة.

- عدم وجود مخازن خاصة بالمنتجات الزراعية، وذلك للتحكم النسبي في عملية عرض المنتجات الزراعية، ومحاولة ضبط الأسعار. كما أن المحاولات التي قامت لغرض عمل ثلاجات لتخزين المنتجات الزراعية لم يقدر لها النجاح. وما زالت السوق الفلسطينية تعاني من نقص شديد في قطاع تخزين المنتجات الزراعية بشكل خاص.

جدول 3-8: الجمعيات الزراعية التعاونية
في فلسطين كما هي في 1-7-2008

المحافظة	الجمعيات غير العاملة	الجمعيات الزراعية التعاونية العاملة
القدس	9	18
بيت لحم	4	4
الخليل	11	19
رام الله	36	41
أريحا	12	8
نابلس	16	7
جنين	24	30
طولكرم	19	2
قلقيلية	18	7
سلفيت	15	3
جنوب الخليل	20	17
طوباس	13	4

السلطة الوطنية الفلسطينية: وزارة العمل، الإدارة العامة للتعاون، 2008.

- عدم التحكم في معابر الحدود: يتطلب تسويق المنتجات الزراعية منافذ خارجية مفتوحة لتصديرها، الأمر الذي يعقد ويرفع تكلفة تسويق معظم الفائض الزراعي الفلسطيني من الحمضيات والزيتون والعنب البندورة والخيار والجوافة ومنتجات الزهور والفراولة. وعدم وجود أسواق دائمة ومستمرة مفتوحة أمام هذه المنتجات، الأمر الذي عمل على تخفيض المساحات المزروعة من هذه المنتجات، وبخاصة فرع الحمضيات في منطقة شمال الضفة بصورة ملموسة.

- تعاني بعض المناطق الزراعية من مشكلة المياه وارتفاع تكلفة استخراجها بالنسبة للآبار الارتوازية، وارتفاع ثمن المحروقات لتشغيلها في الفترة الأخيرة، وتحكم سلطات الاحتلال في الكمية المستخرجة من المياه، والقيود التي تفرضها في هذا المجال.
- ضعف رأسمال المنشأة الزراعية: لا يزيد حصة رأسمال الشركات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي على 1% من مجموع رأس المال للنشاط الاقتصادي ككل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007). ويتعلق هذا الجزء الخاص برأس المال ببعض النشاط الحيواني والتجارة بالمستلزمات الزراعية، في حين أن معظم النشاط الزراعي يتم دون رأسمال أو أرباح متراكمة.
- عدم وجود خطط لتحسين البنية التحتية المطلوبة لتطوير النشاط الزراعي، وبخاصة شق وتعبيد الأراضي الزراعية، واستصلاح الأراضي، ومنع انجراف التربة، وإقامة الجدران الاستنادية.
- يعمل النشاط الزراعي ضمن منشآت فردية، حيث ينتظم في شكل مزارع فردية أو عائلية تتراوح مساهمتها بين دونم واحد وعشرات الدونمات، ولا توجد ملكية جماعية أو اشتراكية. وهناك فقط أربع شركات مساهمة خاصة تعمل بالتربية الحيوانية. وشركة مساهمة عامة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007).
- تفتت الملكية ومشكلة توارث الأرض الزراعية من جيل إلى آخر: يواجه نشاط الأعمال الفلسطيني بصورة عامة خلافاً على إدارة الوحدة الاقتصادية بعد وفاة الجيل الأول المؤسس، وانتقال الأعمال للأجيال اللاحقة، ويعد من الأسباب الرئيسة لتصفية كثير من منشات الأعمال العاملة في الاقتصاد الفلسطيني (Sabri, 1997, 2008a, and 2009). وينطبق الأمر على النشاط الزراعي، وبخاصة مع تعقيد عملية فرز الأراضي الزراعية وتسجيلها ومشاكل التخارج بين الورثة، والاتفاق بين الورثة على من منهم يتولى النشاط الزراعي، ومن منهم يرغب في حمل رسالة أبيهم. وغالباً ما ينتج عن مشاكل الورثة تأجيرها لشخص من خارج العائلة لزراعتها.

4- النظام المالي الفلسطيني

مقدمة

شهد القطاع المالي على مستوى العالم تقدماً في حجم معاملاته، وزاد دوره ونشاطه في الاقتصاد العالمي بصورة متسارعة في العقدين الآخرين. وعرف أول أشكال المؤسسات المالية في شكل أعمال الصيارفة، وفي محلات الاحتفاظ بالأمانات من المعادن الثمينة. ومن ثم تطورت بعد ذلك لتصبح ما يعرف بالبنوك التجارية. ومن ثم نشأت منشآت التأمين وغيرها من المنشآت المالية. ورافق ظهور المؤسسات المالية وتطورها وجود تشريعات منظمة لأعمالها وتقنيناً لخدماتها وأنشطتها المالية. ويعتبر هذا القطاع الأكثر تطوراً والأكثر مخاطرة، كما نشاهد هذه الأيام، حيث يعيش العالم أزمة عالمية تمتد عبر القارات وتتشابك مع القطاعات كافة، من مؤسسات مالية رسمية وغير رسمية، وأسواق مالية وأسواق العملات. وسيكون العام 2008 معلماً مهماً في تاريخ القطاع المالي الذي ربما يشهد تحديثاً في قوانينه وأنظمته.

ويضم القطاع المالي في فلسطين قطاعات عدة، تشمل كلاً من البنوك، وشركات التأمين، ومؤسسات إقراض أخرى والصيارفة، والسوق المالية، وشركات الوساطة المالية، كما يظهر في جدول 4-1. وعلى الرغم من اختلاف وظيفة وخصائص المؤسسات المالية عن تلك التي تعرف بالأسواق المالية، والتي تتاجر بالأسهم والسندات؛ سواء أكان ضمن البيع الفوري أم بيع الخيارات والبيع الآجل، فإن ما جرى في شهر تشرين الأول من العام 2008، قد خلط الأوراق وأزال الحواجز بينهما، حيث أصبحت التفرقة بينهما عملية صعبة. وعليه، سنخصص هذا الفصل لتفصيل القطاعات المالية الفلسطينية كما هو وارد في جدول 4-1 الذي يعرض قائمة بالمؤسسات والأسواق المالية وعددها وأشكالها القانونية، بدءا بالنظام المالي الرسمي الممثل في البنوك التجارية والمتخصصة لنختتم الفصل بإيجاز مختصر عن السوق المالي الفلسطيني.

جدول 4-1: القطاع المالي في فلسطين كما هو في 31-9- 2008

المؤسسات	العدد	الفروع	الشكل القانوني
أولاً- البنوك			
البنوك الفلسطينية التجارية	5	44	مساهمة عامة
البنوك الفلسطينية الإسلامية	3	9	مساهمة عامة
البنوك العربية التجارية	10	74	مساهمة عامة أجنبية
البنوك الأجنبية التجارية	1	3	مساهمة عامة أجنبية
البنوك المتخصصة والتنموية الفلسطينية	2	2	مساهمة عامة
المؤسسة المصرفية	1	2	شركة غير هادفة للربح
مجموع البنوك العاملة في فلسطين	22	153	
سلطة النقد الفلسطينية	1		سلطة حكومية
ثانياً- شركات التأمين			
شركات تأمين وطنية	6		مساهمة عامة
شركات تأمين أجنبية	3		مساهمة عامة أجنبية
وكلاء ومكاتب تأمين	120		منشآت فردية
صندوق تعويضات الطوارئ	1		سلطة حكومية
الرقابة على التأمين- دائرة من هيئة سوق المال	1		سلطة حكومية
ثالثاً- مؤسسات مالية أخرى			
مؤسسات إقراض تطوعية وطنية وأجنبية	8	8	غير هادفة للربح
قطاع الصرافين: فردية وشركات عادية	141	141	عادية وفردية
برامج دعم أنشطة زراعية	4		
برامج ضمان القروض	2		مؤسسات أجنبية
جمعيات تسليف وتوفير ضمن النظام التعاوني			
قطاع الصرافين – مساهمة عامة	11		مساهمة عامة
رابعاً- السوق المالية			
السوق المالية: 37 شركة مساهمة عامة مدرجة	1		مساهمة خاصة
شركات وساطة مالية	7		مساهمة خاصة

المصدر: تجميع الباحث: بيانات البنوك والصيارفة من سلطة النقد الفلسطينية.

4-1 القطاع المصرفي

يعد القطاع المصرفي العصب الأساسي لأي اقتصاد، حيث يقدم خدمات متنوعة، ويعد المصدر الأول لتمويل النشاط الاقتصادي بصفة عامة، علاوة على دوره في تمويل ودعم التجارة الخارجية، من خلال فتح الاعتمادات المستندية لتمويل عملية الاستيراد والتصدير. كما أنه يساهم في الأسواق المالية من خلال بيع وشراء أسهم وسندات. كما يعمل القطاع المصرفي على تقديم خدمات التسهيلات الائتمانية المتمثلة في خصم وتحصيل الأوراق التجارية، وتغطية حسابات السحب على المكشوف وتمويل التجارة الداخلية، وتقديم خدمات بطاقات الائتمان المحلية والعالمية من خلال الحوالات المالية والتحويل الإلكتروني بين البنوك وحسابات العملاء، وخدمات مصرفية أخرى مثل تبديل العملات وبيع الشيكات السياحية.

وقد توقف النظام المصرفي في فلسطين عقب حرب العام 1967، حيث تم إقفال البنوك العاملة في ذلك الوقت، وكانت تشكل فروعاً للبنوك الأردنية في الضفة الغربية، مع وجود بنك فلسطين في غزة منذ العام 1960. ثم أستأنف بنك القاهرة عمان نشاطه في العام 1986، وتبعه بعد ذلك بقية البنوك العربية والأجنبية منذ العام 1994. وخلال العقد الأخير، شهد الاقتصاد الفلسطيني تأسيس وافتتاح عشرة بنوك فلسطينية، وعليه يبلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين الآن 22 بنكاً منتشرة في 153 فرعاً، منها 41 فرعاً مصرفياً في غزة، و112 فرعاً في الضفة الغربية، حيث زاد عدد الفروع من 126 في العام 2001 إلى 153 فرعاً في العام 2007، وبلغ رأسمالها ما يزيد على 250 مليون دولار (سلطة النقد الفلسطينية، 2007). ويبلغ عدد البنوك الفلسطينية بما فيها مؤسسة الإقراض المصرفية 11 بنكاً مقابل 10 بنوك عربية وبنك أجنبي واحد. وتعمل معظم البنوك كبنوك تجارية باستثناء بنك استثماري، وبنك متخصص في النشاط الزراعي، وهو البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي العامل في قطاع غزة. وهناك ثلاثة بنوك تعمل كبنوك إسلامية. ويعمل في قطاع البنوك حوالي 5217 عاملاً وموظفاً، ويبلغ إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن النشاط المصرفي حوالي 218 مليون دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المالية والتأمين، 2007).

وتتفاوت أهمية البنوك في فلسطين من حيث مقدرتها على تجميع الودائع وعلى منح القروض. وتشكل البنوك العربية معظم النشاط المصرفي في فلسطين. وتعد أهم خمسة بنوك عاملة في فلسطين، هي البنك العربي، وبنك القاهرة عمان، وبنك الأردن، وبنك فلسطين، والبنك العقاري العربي، حيث عملت على تجميع حوالي 71% من مجموع الودائع في النظام المصرفي في فلسطين، ومنحت 75% من مجموع القروض الممنوحة من النظام المصرفي (صبري، 2003). وتضم البنوك الفلسطينية كلاً من بنك فلسطين، وبنك فلسطين الدولي، والبنك الفلسطيني التجاري، وبنك الاستثمار الفلسطيني، وبنك القدس للتنمية والاستثمار، وبنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة. أما بالنسبة للبنوك المتخصصة، فمساهمتها محدودة، نتيجة لانخفاض قيمة رأسمالها، وعدم إمكانية تجميع ودائع.

جدول 4-2: موجودات البنوك (2000 و2008) (مليون دولار)

موجودات البنوك العاملة في فلسطين	2000	نيسان 2008
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	384	1012
أرصدة لدى المصارف في فلسطين	235	295
الموجودات الأجنبية	2316	3883
التسهيلات الائتمانية	1328	1517
محفظة الأوراق المالية	104	198
الموجودات الأخرى	228	393
مجموع الموجودات	**4594**	**7297**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2008)، النشرة الإحصائية، 119، فلسطين.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، فما زال دورها محدوداً هي الأخرى، حيث نجد أن هناك ثلاثة بنوك تعمل برأسمال قدره 30 مليون دولار، وهي البنك الإسلامي الفلسطيني للتنمية والتمويل، والبنك الإسلامي العربي، وبنك الأقصى الإسلامي. وشهد النظام المصرفي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين من 4.6 مليار دولار في العام 2000 إلى 7.3 مليار دولار في

العام 2008. وقد شملت الزيادة تقريباً كلاً من بنود الميزانية الموحدة، بما في ذلك الموجودات الأجنبية، ومحفظة الأوراق المالية، والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك للقطاع الخاص، كما يظهر في جدول 4-2.

ويعكس تطور البنوك العاملة في فلسطين زيادة حجم الودائع في البنوك الفلسطينية من 3.5 مليار دولار في العام 2000، إلى 5.6 مليار في شهر أيار العام 2008. وتأخذ الودائع في معظمها شكل ودائع لأجل، وهي ودائع شهرية تتجدد تلقائياً، وتأتي الحسابات الجارية في المرتبة الثانية بعد الودائع لأجل. وتشكل حسابات التوفير النوع الثالث من الودائع بقيمة تزيد على مليار دولار، كما هو وارد في جدول 4-3. ويأتي ما مجموعه 83% من الودائع من حسابات الفروع في الضفة الغربية، في حين تجمع فروع البنوك في قطاع غزة أقل من مليار دولار. وبالتوازي مع حجم الودائع في البنوك العاملة في فلسطين، فقد زادت قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للاقتصاد الفلسطيني، بما ذلك القروض قصيرة وطويلة الأجل، وحسابات سحب على المكشوف، أو ما يعرف بحسابات جاري مدين، والتمويل التأجيري، والسحوبات وخصم الكمبيالات.

جدول 4-3: مجموع الودائع في البنوك العاملة في فلسطين
ما بين نهاية 2000 وأيار 2008 (مليون دولار)

	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع الكلي
	حسابات جارية	حسابات توفير	ودائع لأجل	حسابات جارية	توفير	ودائع لأجل	
2000	626	397	1485	254	68	678	3507
2007	1490	944	1803	301	198	381	5118
2008 أيار	1667	1065	1956	323	249	361	5621

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية 2008، النشرة الإحصائية أيلول، العدد 119، رام الله – فلسطين.

وارتفع رصيد التسهيلات من 1346 مليون دولار في نهاية العام 2000 إلى 1759 مليون دولار في العام 2007، لينخفض بعد ذلك إلى 1615 مليون دولار في نهاية

نيسان العام 2008 كما يظهر في جدول 4-4. وتأخذ معظم التسهيلات الائتمانية شكل القروض قصيرة الأجل، وغالباً ما تتم بالدولار الأمريكي. ويلي ذلك التسهيلات الخاصة بتغطية حسابات الجاري المدين، وهي التي تغطي بالدرجة الأولى كلاً من التجارة الداخلية والاستيراد الخارجي. في حين نجد انخفاض التسهيلات المتعلقة بالسحوبات والتمويل التأجيري. ومن النظر لأداء البنوك العاملة في فلسطين نجد بعض الإيجابيات مثلما هناك سلبيات أخرى.

جدول 4-4: رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين بين 2000 و2008 (مليون دولار)

التسهيلات الائتمانية	2000	2007	أيار 2008
القروض	516	1094	971
جاري مدين	765	649	629
التمويل ألتأجيري	000	11	11
سحوبات وكمبيالات	66	5	5
المجموع	1346	1759	1615

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية 2008، النشرة الإحصائية أيلول، العدد 119، رام الله – فلسطين.

ومن أمثلة الإيجابيات في البنوك الفلسطينية ارتفاع معدل الودائع للناتج المحلي الفلسطيني، الذي يصل إلى 90%، مقارنة بـــ 61% لمتوسط النسبة في بنوك الوطن العربي، وعلاوة على انتشار فروعها في معظم المناطق الحضرية في السلطة الفلسطينية. ولكننا نجد من جهة أخرى انخفاض نسبة التسهيلات الممنوحة من قروض وسحوبات إلى 38% من الودائع، ومعظم استثمارات البنوك تتم في خارج فلسطين، وهناك ارتفاع في هامش الفرق بين فائدة الديون المدينة والدائنة بالنسبة للبنوك العاملة في فلسطين (Sabri, and Jaber, 2006).

4-2 قطاع التأمين

تعد شركة التأمين المنشأة المالية الثانية بعد البنك التجاري من حيث أهميتها في بيئة الأعمال العربية. ويوفر التأمين حماية وضماناً للأفراد ولأنشطة الأعمال من الخسائر الطارئة. كما أصبح نشاط الـــتأمين من الأنشطة الاقتصادية المهمة، نظراً لما يلعبه من دور في توفير الأموال، واستثمارها في أنشطة متعددة. وتطورت أعمال التأمين ومبادئه بناء على نظرية تحليل الخطر وتصنيفاته المتعددة. وقام خبراء القوانين في الدول المختلفة بحصر وتعريف أنواع الخطر الذي تسمح قوانين التأمين بشموله. ويخضع النشاط التأميني لمبادئ عامة، مثل مبدأ التعويض على الخسارة التي وقعت فعلاً. ويضم التأمين أنشطة مختلفة، تصنف في نوعين رئيسيين، هما: التأمين على الحياة، والتأمينات العامة. وتقوم فكرة التأمين على الحياة على تقديم الحماية ضد الخسارة المالية التي تحصل نتيجة لموت رب العائلة التي سيعدم دخلها بصورة مفاجئة. في حين تشمل التأمينات العامة كلاً من التأمين ضد أخطار المسؤولية المدنية بسبب ضرر ألحقه بالآخرين. وهناك التأمين ضد حوادث العمل، والتأمين على الممتلكات العامة من السرقة، أو الحريق، أو التلف، أو التخريب. ويضم ذلك كلاً من المركبات، ونقل البضائع، والأموال، ومنشآت الأعمال، والمؤسسات العامة، والبيوت، والفنادق، والمستشفيات.

وتطور قطاع التأمين في فلسطين، حيث لم تكن هناك حتى قيام السلطة الفلسطينية، سوى شركة واحدة هي شركة المؤسسة العربية للتأمين، التي تم تأسيسها في العام 1975، وبرأسمال قدره مليون دولار، في حين يوجد الآن ست شركات تأمين فلسطينية، وثلاث شركات أجنبية، حيث تضم هذه الشركات كلاً من شركة ترست، والشركة الوطنية، وغزة الأهلية، والمشرق للتأمين، وشركة فلسطين للتأمين، وشركة المؤسسة العربية للتأمين. وتضم الشركات الأجنبية كلاً من الشركة المصرية للتأمين، وشركة العرب الأردنية، وأليكو (الأمريكية) للتأمين على الحياة. ويبلغ مجموع رأسمالها حوالي 28 مليون دولار.

وتعمل شركات التأمين على توظيف 874 موظفاً، وهناك حوالي 120 مكتباً ووكالة تأمين تعمل على بيع وتسويق بوالص التأمين، تنتشر في معظم المدن والقرى الفلسطينية، وبعض هذه المكاتب تتبع مباشرة لشركات التأمين، في حين يعمل الآخرون بصورة مستقلة كوكلاء، يتقاضون نسبة معينة من السعر النهائي لبوليصة التأمين. وبلغ مجموع الأقساط المحصلة من بوالص التأمينات العامة لسنة 2006 حوالي 149 مليون دولار، في حين بلغ مجموع المطالبات والتعويضات ما قيمته 40 مليون دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المالية والتأمين، 2007). وبلغت أقساط التأمين على الحياة 13 مليون دولار في سنة 2006، في حين بلغت المطالبات للسنة نفسها 19 مليوناً كما يظهر في جدول 4-5.

جدول 4-5: ملخص قطاع التأمين الفلسطيني
في نهاية 2006 (مليون دولار)

التأمين	الشركات	العاملون	الأقساط	المطالبات	القيمة المضافة
تأمين الحياة			13	19	
تأمينات عامة			149	40	
المجموع	9	874	162	59	37

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المالية والتأمين، 2007.

ويشكل التأمين على حوادث السيارات أهم فروع التأمينات العامة، حيث تساوي حوالي 75% من التأمينات العامة، كما يشكل التأمين الصحي 5% منها، و5% للتأمين ضد الحريق، و6% للتأمين البحري، و9% تأمينات عامة أخرى. ويشرف على أنشطة قطاع التأمين هيئة الرقابة على التأمين، وتتابع عملية التعويض لضحايا حوادث السيارات غير المؤمنة من خلال صندوق خاص يعرف بالصندوق الفلسطيني لتعويض الضحايا. وفي ما يتعلق بتمويل النشاط الزراعي يمكن تسجيل الملاحظات التالية على نظام التأمين الفلسطيني:

- ✧ لا تقدم شركات التأمين الفلسطينية تأميناً على المنتجات الزراعية، بسبب عدم وجود تشريعات تنظمها. كما أنها لا تلعب أي دور في مجال الودائع والقروض.
- ✧ إن حصة التأمين على الحياة ما زالت محدودة جداً مقارنة بالدول المتقدمة، وربما يرجع ذلك لأسباب ثقافية ومعتقدات دينية، حيث أن التأمين على الحياة يمكن أن يزيد من أقساط التأمين التي بدورها تساهم في تمويل قطاعات اقتصادية مختلفة ومنها القطاع الزراعي.
- ✧ لا تقوم شركات التأمين بتقديم أية مزايا خاصة للمزارع الفلسطيني لتشجيعه –على الأقل– على تأمين ممتلكاته الزراعية وآلياته ومركباته.

4-3 مجموعة الصيارفة

كان الصيارفة الفئة الوحيدة العاملة ضمن القطاع المالي الفلسطيني تقريباً لفترة طويلة، وذلك قبل قيام السلطة الفلسطينية، نظراً لعدم وجود بنوك وطنية وعربية. وكانت تقوم، إلى جانب بيع العملات وشرائها، بوظيفة تحويلات الأموال، وصرف الشيكات، ومنح القروض أحياناً؛ أي أنها كانت تقوم –ولو بصورة جزئية– بما يعرف بالتمويل غير الرسمي. ولكن تراجع هذا الدور في الفترة الأخيرة، حيث تم تنظيم مهنة الصرافة بقانون لسنة 1997 وتعديلاته (السلطة الفلسطينية، قرار تنظيم المهنة، 2000). وقام القانون الجديد بتصنيفهم في فئات ودرجات عدة، وتختلف أنشطة كل درجة عن الأخرى، وتضيق عند الانتقال من درجة إلى أخرى، حيث يوجد الآن حوالي 11 شركة صرافة مساهمة عامة من الدرجة الأولى، و141 منشأة صيارفة فردية وعادية، والعديد من المنشآت غير المنظمة. وتقدر قيمة رأس المال الفعلي للصيارفة بحوالي عشرة ملايين دولار، وتصل قيمة الأعمال السنوية إلى 150 مليون دولار (صبري، 2003).

4-4 مؤسسات الإقراض الصغير

انتشرت العديد من مؤسسات الإقراض الصغير في السنوات العشرة الأخيرة بفضل مساعدات ومنح من برامج مقدمة من حكومات أجنبية ومؤسسات دولية. وبلغ عدد هذه

المؤسسات عشرة مؤسسات، وهي: مؤسسة المركز العربي للإقراض، ومركز أصالة لسيدات الأعمال، ومؤسسة إقراض فاتن، وصندوق التنمية الفلسطيني، ومؤسسة لجان الإغاثة الزراعية، ومؤسسة أنيرا الدولية، ومؤسسة الأونروا لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وCHF، وYMCA، حيث يتضح أن أهم المؤسسات من حيث قيمة القروض الممنوحة هي الأونروا، ومؤسسة فاتن، ومؤسسة CHF.

وتنتظم هذه المؤسسات في تجمعات وطنية تعرف بشبكة مؤسسات التمويل والإقراض الصغير، وأخرى عربية مثل مؤسسة سنابل. وهناك مؤسسات أخرى متخصصة ليست عضواً في شبكة مؤسسة الإقراض الصغير مثل مؤسسة ريف للإقراض، وهي شركة مساهمة خصوصية غير هادفة للربح. وبعض هذه المؤسسات متخصص بتقديم قروض للمرأة فقط، وبعضها يركز على أنشطة زراعية مثل أنيرا والمركز العربي.

جدول 4-6: القروض الممنوحة من قبل مؤسسات
الإقراض الصغير (1987-2007) (مليون دولار)

مؤسسات الإقراض الصغير	المجموع
المركز العربي	10.2
أصالة	8.9
فاتن	43.4
صندوق التنمية الفلسطيني	6.6
لجان الإغاثة	6.1
أنيرا	8.0
CHF	43.4
الأونروا	116.0
YMCA	11.3
المجموع	254
رصيد القروض الحالي	36

المصدر: PNSM, 2008a

وبلغ عدد القروض خلال الفترة نفسها 27644 قرضاً للنشاط الزراعي، من ضمن 214459 قرضاً بمتوسط 1182 دولاراً للقرض الواحد، ومن المجموع هناك حوالي

59% منها حسب القيمة في قطاع غزة. ويبلغ عدد العاملين في مؤسسات الإقراض حوالي 368 موظفاً يعمل نصفهم في الأونروا (PNSM, 2008a). وتعمل المؤسسات التسع في المحافظات كافة، ولها 73 فرعاً ومكتباً معظمها موزع في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، ويبلغ رصيد القروض الحالي القائم حالياً حوالي 36 مليون دولار، في حين بلغت قيمة القروض المتراكمة خلال عشرين سنة حوالي 245 مليون دولار كما يظهر في جدول 4-6 (PNSM, 2008a). وهناك قروض صغيرة تتراوح بين 500 دولار و5000 دولار، وبعض هذه المؤسسات، وضمن برامج معينة ولمشاريع محددة، تقدم قروضاً حتى 25000 دولار.

وهناك مؤسسات أخرى متخصصة ليست عضواً في شبكة مؤسسة الإقراض الصغير؛ مثل مؤسسة ريف للإقراض، وهي شركة مساهمة خصوصية غير هادفة للربح، وهو شكل قانوني غير وارد حسب قانون الشركات الساري المفعول. ويتم تسجيل هذا النوع من الشركات بناء على قوانين قديمة نافذة في قطاع غزة. وتنتظم مؤسسات الإقراض أعلاه في أشكال قانونية متعددة، فينتظم بعضها ضمن جمعيات خيرية مثل: أصالة، والمركز العربي، ولجان الإغاثة، وهناك برامج تتبع مؤسسات دولية مثل: CHF وYMCA وأنيرا، ومؤسسة تتبع الأمم المتحدة مثل الأونروا، وشركات غير هادفة للربح مثل مؤسسة فاتن، وصندوق التنمية الفلسطيني، وريف للتمويل.

وتتعرض مؤسسات الإقراض لانتقادات لاذعة بسبب عدم كفاءتها وبيروقراطية عملها، وارتفاع نسبة فوائدها، وعدم وصولها لبعض الفئات ذات الحاجة للتمويل، إضافة إلى مزاحمتها على المنح المقدمة من قبل المؤسسات الدولية. وعادة ما تقاس كفاءة هذا النوع من المؤسسات من خلال معرفة مساهمة المستفيدين في تمويل المشاريع الممولة بالقروض، وفي انتشارها ووصولها للفئات المهمّشة، وفي ربطها ببرامج توفير من قبل المقترضين المستفيدين، وفي انخفاض المصروفات الإدارية لخدمة القروض، وفي نسبة الربح إلى إجمالي الأصول للمشاريع (Sabri, 2008b).

ويمكن تلخيص أهم المشاكل لهذا النوع من مؤسسات الإقراض على النحو التالي:

- ✧ غياب الشكل القانوني المناسب لها.
- ✧ تعدد جهات الإشراف عليها، وعدم وجود جهة مختصة للإشراف.
- ✧ عدم إشراف سلطة النقد الفلسطينية.
- ✧ عدم وجود قانون حتى الآن، وهناك مشروع قانون تحت الدراسة يحمل عنوان نظام الترخيص والرقابة على شركات الإقراض والتمويل. ومن المتوقع أن تسري أحكام هذا النظام على جميع الشركات التي تمارس أعمال الإقراض والتمويل أياً كان هدفها.
- ✧ ارتفاع سعر الفائدة الذي يصل إلى 24% في كثير من الأحيان.
- ✧ انخفاض قيمة القرض، وهو بمتوسط ألف دولار، وهناك قروض تصل إلى 300 دولار لبعض البرامج.
- ✧ يتوقف استمرار هذه البرامج على مصادر الدعم الخارجية، وعليه لا يتوفر مبدأ الاستمرار والصمود.
- ✧ غير موزعة جغرافياً، وكثيراً من القروض توجه للمناطق والفئات وفق أجندة الجهات المانحة.

4-5 السوق المالية

تختلف السوق المالية عن المؤسسات المالية الواردة أعلاه، بحيث تعمل على توفير الوسائل والمكان المناسب للتجارة في الأسهم والسندات الخاصة بالشركات المساهمة الوطنية. وقد تضم شركات أجنبية، وهي أسواق منظمة لها قوانينها وخصائصها وطرق بيعها. وتضم الأسواق المالية العديد من الأنشطة مثل أسواق النقود، والأسواق الرأسمالية، وأسواق أولية تعمل على تسويق أسهم وسندات جديدة، تطرح لأول مرة للاكتتاب العام، وأخرى ثانوية تعمل على بيع الأوراق المالية الصادرة فعلاً، وهي الصفة الغالبة للأسواق المالية في العالم، وأسواق منظمة، وتتعامل مع أسهم الشركات

المدرجة في السوق، وأسواق موازية تعمل على تبادل أسهم شركات لا تفي بشروط إدراج الأسهم لغرض البيع في السوق المنتظمة، وأسواق البيع الحاضر، والبيع المستقبلي، وأسواق الخيارات، ولا تعمل الأسواق المستقبلية وأسواق الخيارات إلا في بعض الأسواق العالمية المتقدمة، ولا وجود لها في معظم الأسواق المالية في الدول النامية (Sabri, 2007).

وبالنسبة للسوق المالية في فلسطين، فهي سوق ثانوية تتضمن فقط أسهم شركات المساهمة العامة، في حين لا تضم الأسهم المتداولة أية أسهم ممتازة أو سندات أو أوراق مالية أخرى أو بيع خيارات، ولا تشمل أي أوراق نقدية أو أذونات خزينة. والأسهم المتداولة هي أسهم اسمية وعادية لها قيمة اسمية وهي متساوية في حقوق الأرباح والإدارة والتصفية والتصويت. وتأسست السوق المالية في فلسطين في نابلس عندما تم توقيع اتفاقية تشغيل ومنح امتياز لشركة مساهمة خاصة بتاريخ 17-11-1996، مع السلطة الفلسطينية، عرفت بشركة سوق فلسطين للأوراق المالية، وهي شركة مملوكة لأربعة شركاء هم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (بادكو) وتملك 65%، وشركة فلسطين للاستثمار الصناعي وتملك 10%، وشركة فلسطين للاستثمار العقاري وتملك 10%، وشركة مؤسسة صامد وتملك 15%. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة والبالغة 37 شركة في 9-10-2008 حوالي 2.6 مليار دولار، والقيمة الاسمية حوالي 380 مليون دينار أردني حسب نشرة السوق المالية الفلسطينية. أما بالنسبة لعلاقة السوق المالية بالنشاط الزراعي، فعلى الرغم من انتظام بعض الأنشطة الزراعية في شكل شركات مساهمة عامة، فإن عدد المنشآت الزراعية المدرجة في السوق المالية الفلسطينية هي شركة واحدة، وهي شركة دواجن فلسطين، من أصل 37 شركة تضم أنشطة بنكية وتأمين، وشركات صناعية، وشركات خدمية، وبنوكاً وشركات استثمارية (سوق فلسطين للأوراق المالية، 2008).

5- خيارات تمويل القطاع الزراعي

مقدمة

بناء على المقابلات التي أجريت لغرض هذه الدراسة، وتحليل الإحصائيات ذات العلاقة، والتقارير السنوية والمالية الخاصة بالمؤسسات الزراعية، فإنه يمكن ترتيب خيارات التمويل المتاحة أمام القطاع الزراعي الفلسطيني بناء على بيانات السنوات الأخيرة. ومن ثم يتم تخصيص أجزاء هذا الفصل لتفصيل كل من الخيارات الرئيسة القائمة على تمويل القطاع الزراعي، حيث سيخصص الجزء الثاني لموازنة السلطة والمساعدات الدولية والمنح، ويلي ذلك مناقشة نصيب القطاع الزراعي الفلسطيني من النظام المالي الرسمي ممثلاً في البنوك. ويأتي الجزء التالي بعد ذلك ليعرض نصيب القطاع الزراعي من مؤسسات الإقراض الصغير ومؤسسات ضمان القروض وجمعيات التسليف التعاونية. ومن ثم ستتم مناقشة مساهمة الجمعيات الخيرية الزراعية والجمعيات التعاونية والشركات غير الهادفة للربح في تمويل النشاط الزراعي.

5-1 أهمية مصادر التمويل للقطاع الزراعي الفلسطيني

على الرغم من صعوبة تحديد نسب دقيقة لمصادر تمويل القطاع الزراعي، لأن منشآت الأعمال الزراعية لا تنتظم في وحدات اقتصادية تعلن عن حساباتها الختامية، فإنه يمكن تصور ترتيب مصادر التمويل للقطاع الزراعي كما هو وارد في جدول 5-1، حيث نجد هناك فرقاً بين مصادر التمويل في القطاع الزراعي ومصادر التمويل بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. وهناك فروق جوهرية من حيث ترتيب مصادر التمويل، حيث نجد أن المصادر الداخلية من رأسمال وأرباح غير موزعة واحتياطيات تشكل مصدر التمويل الأول في القطاع الخاص الفلسطيني من غير النشاط الزراعي، ويشمل التمويل الداخلي كلاً من رأس المال المدفوع، ورأس المال المكتسب، بما في ذلك الاحتياطات

الإجبارية والاختيارية والأرباح غير الموزعة وعلاوة الإصدار، أو ما يعرف بحقوق الملكية. ونتيجة لوجود قانون ينص على ضرورة خصم احتياطيات إجبارية للشركات المساهمة الفلسطينية، فإننا نجد أن رأس المال المكتسب والمتراكم يزيد في حالات كثيرة عن قيمة رأس المال المدفوع، وينطبق ذلك على معظم القطاعات الاقتصادية، باستثناء القطاع الزراعي، حيث يعمل معظم نشاطه دون مصادر تمويل داخلية.

جدول 5-1: ترتيب مصادر تمويل القطاع الزراعي في فلسطين

مصادر التمويل	الرتبة
البنوك التجارية	1
مؤسسات إقراض غير هادفة للربح	2
رأس المال المدفوع والمكتسب	3
الائتمان المقدم من المزودين والشراء المشترك	4
جمعيات التوفير والتسليف	5
مساعدات وفق مبدأ مشاركة المستفيدين	6
منح ومساعدات دولية من خلال برامج	7
الصيارفة	8
مصادر أخرى لم تستخدم	
صناديق التنمية العربية	لم يستخدم
إصدار سندات	لم يستخدم
استثمارات أجنبية مباشرة	لم يستخدم
التدفق النقدي لمحافظ السوق المالية	لم يستخدم

المصدر: تجميع الباحث بناء على نتائج الدراسة.

ويظهر جدول 5-1 ترتيب مصادر التمويل الفلسطينية وفقاً لنتائج هذه الدراسة، علاوة على تحليل بيانات التمويل الرسمي وغير الرسمي، وبيانات المساعدات الأجنبية وفقاً لإحصائيات وزارة التخطيط الفلسطينية، وإحصائيات المنشآت الزراعية وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث أن نسبة الائتمان التجاري المقدم من قبل موردي المستلزمات الزراعية للمزارعين أقل بكثير من تلك التي تمنح في حالة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم استخدام نظام الشيكات من قبل

المزارعين الفلسطينيين. ويمكن القول إنه طرأ تحسن على عدد المزارعين المستخدمين لنظام الشيكات، وبخاصة المزارعين المستفيدين من القروض الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات الإقراض المتخصصة. وكذلك نتيجة لزيادة المنتسبين للجمعيات التعاونية الزراعية، وجمعيات التسليف الزراعية، والجمعيات الخيرية الزراعية، حيث يشترط فتح حسابات بنكية، وأحياناً يتم تقديم ضمانات من شيكات وكمبيالات. وبالنسبة للمصادر الأخرى المتاحة أمام القطاع الزراعي، فهي تقتصر على التمويل المقدم من قبل البنوك الرسمية المتخصصة والتجارية، ومنح ومساعدات أجنبية من خلال دعم مباشر تنفذ من قبل برامج خاصة، أو من خلال جمعيات خيرية زراعية وتعاونية وطنية.

5-2 موازنة السلطة الفلسطينية والمساعدات الدولية

يعد التمويل المخصص للقطاع الزراعي ضعيفاً، ويشمل مجموع الأنشطة من إشراف ومتابعة وإرشاد زراعي وبرامج تطعيم. وتعد موازنة وزارة الزراعة الفلسطينية من أقل الموازنات مقارنة بموازنة الوزارات الأخرى، حيث يأتي ترتيبها تاسعاً من حيث قيمة المخصصات بين موازنات الوزارات الأخرى (صبري، 2003). وقد بلغت موازنة وزارة الزراعة لسنة 2006 حوالي 68 مليون شيكل من إجمالي موازنة السلطة الفلسطينية للسنة نفسها وقدرها 7016 مليون شيكل، ويشكل ذلك أقل من 1% من مجموع الموازنة، بالإضافة إلى أن معظم مخصصات وزارة الزراعة تخصص لرواتب العاملين في الوزارة. ولا توجد أية مخصصات للموازنة التطويرية في القطاع الزراعي (السلطة الفلسطينية، وزارة المالية، 2008). ولكن هناك مخصصات ومساعدات تأتي من قبل مؤسسات دولية، وبرامج تدار من قبل مؤسسات وطنية، وبعض هذه البرامج تتم من خلال وزارة الزراعة بصورة مباشرة، في حين نجد برامج أخرى تنفذ بالتنسيق والتشاور معها فقط، وتنفذ من قبل مؤسسات ومنظمات أخرى. وهناك برامج ومساعدات توجه للقطاع الزراعي دون تشاور أو تنسيق مع وزارة الزراعة.

وبصفة عامة، فقد بلغ نصيب قطاع الزراعة من مجموع المساعدات الدولية والمنفذة فعلاً في الفترة ما بين 1994 و2008 ما قيمته 73 مليون دولار من بين مجموع المساعدات الذي وصل إلى 9.5 مليار دولار خلال الفترة نفسها، وهي نسبة أقل من 1% أيضاً (السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط، 2008). وهناك مساعدات أخرى تدخل تحت تطوير بناء القدرات التي يستفيد منها العاملون والعاملات في القطاع الزراعي، أو تطوير الريف الفلسطيني. وهناك مشاريع أخرى تنفذ من قبل مؤسسات الأمم المتحدة مثل: مؤسسة الفاو، حيث تنفذ حالياً (العام 2008)، ما مجموعه 24 مشروعاً ممولاً من السوق الأوروبية، وإن كانت موجهة نحو المساعدات الغذائية (FAO, 2008). وعليه، يمكن القول إن مساهمة السلطة الفلسطينية والمساعدات والمنح الدولية هي محدودة، وهي في المتوسط لا تزيد على 9 ملايين دولار سنوياً، تنفق ضمن برامج وتنفذ من قبل مؤسسات وطنية أو أجنبية، وتخصص للقروض، أو لمنح لتنفيذ مشاريع بنية تحتية، مثل إنشاء طرق زراعية، ومشاريع مياه، أو من خلال منح توجه مباشرة للمزارعين خلال تمويل مشاريع خاصة بالمزارعين؛ مثل بناء بيوت بلاستيكية لزراعة الخضروات، واستصلاح أراض، وغيرها بمشاركة المستفيدين.

5-3 النظام المالي الرسمي

على الرغم من انخفاض حصة القطاع الزراعي من القروض المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين، التي تراوحت ما بين 1% و2% من مجموع القروض التي منحت خلال العقد الأخير لكل القطاعات الاقتصادية، فإن ذلك يعد المصدر الرئيس لتمويل القطاع الزراعي، حيث يتراوح ما بين 15 و20 مليون دولار سنوياً من العام 2000 إلى العام 2006 كما يظهر في جدول 5-2، وهذا يعني أن القروض الممنوحة سنوياً من نظام البنوك تصل إلى عدة أضعاف القروض من مصادر التمويل غير الرسمي. وتمنح القروض من قبل البنوك التجارية العربية والفلسطينية العاملة في فلسطين، وكذلك البنوك المتخصصة. وتتجنب البنوك التجارية منح قروض إلى القطاع الزراعي، وبالتالي فإن مساهمتها محدودة، وهناك صعوبة وصول المزارعين إليها، وفي حالة الوصول إليها يتطلب من المزارع تقديم بيانات ومعلومات غير متوفرة لدية، أو لا يملك الكفاءة للإجابة عنها، ولا يستطيع تقديم الضمانات المطلوبة.

جدول 5-2: التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي للقطاع الزراعي ونسبتها لمجموع التسهيلات (2000 - 2006) (مليون دولار)

القطاع الاقتصادي	2000		2006	
	الأهمية النسبية%	القيمة بالمليون دولار	الأهمية النسبية%	القيمة بالمليون دولار
الزراعة	%1.6	21	%0.81	15
المجموع	%100	1364	%100	1903

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2008.

في حين نجد من جهة أخرى أن لدى الوحدات الزراعية المنتظمة في شركات مساهمة، أو في جمعيات تعاونية زراعية، إمكانية التعامل مع هذه البنوك. وتفتقر البنوك العاملة في فلسطين إلى الكفاءات التسويقية القادرة على الوصول إلى المقترض في حقله. فمن بين ثلاثة وعشرين بنكاً، هناك بنك واحد يعمل على الوصول إلى الزبائن المتوقعين من المزارعين عن طريق عمل زيارات لموظفيه للعديد من المناطق الريفية. بينما تنتظر باقي البنوك قدوم العملاء لفروع البنك، وهي منتشرة فقط في المدن الرئيسية. وهناك بنك متخصص في منح القروض الزراعية، وهو البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي، ويعمل في قطاع غزة فقط، ويواجه هذا البنك ارتفاعاً كبيراً في نسبة القروض المتعثرة الممنوحة من قبله للعاملين في القطاع الزراعي.

5-4 مؤسسات الإقراض الصغير

تقوم مؤسسات الإقراض الصغير بمنح قطاعات الأعمال كافة قروضاً صغيرة، تتراوح بين 500 و5000 دولار، وقروضاً متوسطة تتراوح بين 5000 و25000 ألف دولار، كما تم توضيحه في الفصل السابق. ولكن حصة القطاع الزراعي من هذه القروض محدودة، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال العشرين عاماً الماضية من قبل تسع

مؤسسات متخصصة في الإقراض الصغير 267 مليون دولار، خصص منها لمشاريع زراعية 31 مليون دولار؛ أي ما نسبته 11% من مجموع القروض، في حين يبلغ رأس المال لهذه المؤسسات حوالي 26 مليون دولار، حصلت عليها من خلال مساعدات أجنبية مقدمة من حكومات أو مؤسسات أهلية أجنبية. وتختلف نسبة الإقراض الزراعي من مؤسسة لأخرى، حيث نجد أنها تصل إلى 68% بالنسبة للمركز العربي، و25% بالنسبة لمؤسسة أصالة، وهي مؤسسة متخصصة لمنح النساء قروضاً مصغرة، و24% بالنسبة لصندوق التنمية الفلسطيني (PNSM, 2008 وأصالة، 2008).

جدول 5-3: نصيب القطاع الزراعي من مجموع القروض الممنوحة لكل القطاعات حتى آذار 2007

المؤسسات	مليون دولار	النسبة لمجموع القطاعات
المركز العربي	6.9	%68
أصالة	2.2	%25
صندوق التنمية الفلسطيني	1.6	%24
لجان الإغاثة	1.1	%18
فاتن	3.9	%9
أنيرا	6.4	%8
الأونروا	7.8	%7
YMCA	0.1	%1
المجموع خلال الفترة	29.9	%12
رصيد القروض للنشاط الزراعي	4	%12

المصدر: PNSM, 2008.

وبلغ عدد القروض خلال الفترة نفسها 27644 قرضاً خصص للنشاط الزراعي من ضمن مجموع القروض التي منحت لباقي الأنشطة الاقتصادية، ووصلت إلى 214459 قرضاً للأنشطة الاقتصادية كافة بمتوسط 1182 دولاراً للقرض الواحد، حوالي 59% منها حسب القيمة في قطاع غزة.

ويعد المركز العربي أكثر المؤسسات تركيزاً على النشاط الزراعي، فيخصص معظم نشاطه قروضاً للمزارعين، ثلثها للنشاط النباتي، وثلثان لنشاط الإنتاج الحيواني، وكلها قروض صغيرة بقيمة 3000 دولار للقرض الواحد في المتوسط، وبفائدة قدرها 12%، وقروض بـــ 7000 دولارـــ وقروض نسوية بقيمة 1200 دولار. ومن مزايا القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض، الوصول إلى المزارع في قريته، حيث يقوم الموظف بتعبئة الطلبات وتسليم الشيك للمزارع في قريته في حال قبول طلبه. ولكن يبقى ارتفاع نسبة الفائدة وارتفاع نسبة تعثر القروض، وعدم سدادها في القطاع الزراعي من أكثر المشاكل التي تواجه هذا النشاط، حيث يعد الضمان الجماعي من قبل مجموعة الأعضاء في النشاط الزراعي النسوي وغيره أقل كفاءة من الضمانات الأخرى.

ويمكن أن تكون قروض مؤسسات الإقراض الصغير أيضاً قروضاً عينية مثل: شراء العلف والأسمدة والكيماويات. فعلى سبيل المثال، فإن 90% من قروض شركة ريف للتمويل هي قروض عينية تنفذ في شكل شراء جماعي للأعلاف والبذور. وهي شركة غير هادفة للربح يملكها 12 شريكاً، منهم لجان الإغاثة الزراعية التي تملك ما يزيد على 50%. وتتلقى مساعدات سنوية من مؤسسات هولندية وأوروبية، وتأسست سنة 2007. وتعطي هذه الشركة قروضاً بحد أقصى للفرد تصل إلى 15000 دولار، وللجمعيات بحد أقصى يصل إلى 100000 دولار، وتصل فترة القرض من 3 شهور إلى سنتين بفائدة 6%– 9%. وتقبل ضمانات المجموعات، أو من خلال تحرير شيكات وكمبيالات فردية أو جماعية. وتتم عملية الشراء الجماعي للأعضاء لغرض تخفيض الأسعار. وهم يرون في هذه الطريقة تخفيضاً للأسعار، مثلما هو تخفيض للديون المتعثرة بالنسبة للقطاع الزراعي.

5-5 برامج ضمان القروض

تتوفر حالياً برامج عدة تتولى تقديم ضمانات للمقترضين من القطاعات الاقتصادية كافة، ومن ضمنها المقترضون من القطاع الزراعي. وتقوم هذه البرامج، وهي في معظمها

مساعدات دولية من خلال مؤسسات شبه حكومية تتبع دولاً غربية، من خلال البنوك العاملة في فلسطين، بضمان القروض بنسبة تتراوح ما بين 60% و70% من قيمة القرض. وعادة ما يتوجه المقترض إلى البنك العامل في فلسطين، وبعد دراسة الطلب والموافقة عليه من قبل البنك المُقرض، تتم إحالة الطلب لمؤسسة الضمان، التي تقوم مرة أخرى بدراسة الطلب قبل الموافقة عليه، ومن أمثلة تلك البرامج:

الصندوق الأوربي الفلسطيني لضمان القروض: وهو برنامج ممول من قبل مؤسسة حكومية ألمانية تعرف بـــ (KFW)، وبرصيد قدره 30 مليون يورو. ويضمن قروضاً من خلال بنوك فلسطينية تتراوح بين خمسة آلاف وخمسين ألف دولار، ولفترة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات لشراء أجهزة ومعدات، ولفترة تتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات لتمويل رأس المال العامل، وبفترة سماح لمدة نصف سنة. وتبلغ نسبة ضمان القرض 60% من قيمته، في حين يتحمل البنك نسبة 40% من المخاطرة، وذلك لضمان جدية البنك في دراسة العميل عند الموافقة الأولية.

برنامج ضمان القروض لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين: وهو برنامج مشترك، وممول من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني المملوك للسلطة الفلسطينية، ومؤسسات شبه حكومية أمريكية عدة، مثل مؤسسة "أوبك" الأمريكية، ومعهد آسبن، وهو مؤسسة دولية غير ربحية، ويدار البرنامج من قبل مؤسسة (CHF) وهي مؤسسة دولية. ويقوم برنامج الشراكة لتوفير ضمانات القروض على مساهمة الصندوق الفلسطيني بخمسين مليون دولار، مقابل مساهمة من قبل مؤسسة "أوبك" الأمريكية بقيمة 110 ملايين دولار، بحيث تكون قدرة البرنامج على ضمان قروض ممنوحة لمنشآت أعمال صغيرة ومتوسطة بقيمة 280 مليون من خلال القروض الفلسطينية، ونسبة ضمان تصل إلى 70%. وتتراوح قيمة القروض المضمونة من هذا البرنامج ما بين عشر آلاف دولار وخمسمائة ألف دولار (PIF, 2007). وبصفة عامة، فإن المزارعين المقترضين ضمن هذه البرامج يتنافسون مع المقترضين من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي لا يزال النصيب الأقل من هذه البرامج للقطاع الزراعي، حيث يتراوح نصيبه ما بين 5% و30% من مجموع القروض الممنوحة بضمانات من

قبل هذه البرامج المتخصصة. وهي برامج تنتهي بانتهاء مخصصات التمويل الأجنبية، والمساعدات الدولية المخصصة لها.

5-6 جمعيات التوفير والتسليف التعاونية

تعمل جمعيات التوفير والتسليف على فكرة تشكيل مجموعات من المزارعين المنتسبين للجمعية التعاونية الزراعية، حيث يتم توفير مبالغ من كل عضو من المجموع، بالاقتراض لأضعاف عدة من قيمة المتوفر للعضو، وذلك بضمان توفير مزارعين آخرين من المجموعة نفسها، وتتراوح سعر الفائدة على القروض ما بين 3- 9%، على أن تعود الفوائد على بقية أعضاء الجمعية حسب نسبة توفيرهم بعد خصم المصروفات الإدارية. وبعض هذه الجمعيات مسجلة قانونياً بصورة مستقلة، في حين نجد بعضها عبارة عن مجموعات تعمل تحت جمعية زراعية تعاونية أو جمعية خيرية زراعية. وتحصل جمعيات التوفير والتسليف على مساعدات لوجستية وتدريب، وتتلقى قروضاً دون فوائد لتقوم بإقراضها للأعضاء بفوائد تصل إلى 6% أو أكثر. وانتشرت هذه الجمعيات قبل سنة 1967 في كل مناطق الضفة الغربية، ويبلغ عدد المشتركين في جمعيات التسليف الفاعلة بضعة آلاف من المزارعين. وتوجد حالياً أربع مجموعات من جمعيات التوفير والتسليف الزراعية التعاونية، وهي:

- جمعيات مجمدة أو غير فاعلة، تأسس معظمها قبل سنة 1967، وكانت تعمل حتى سنة 1967، وما زالت مسجلة رسمياً، وعليها استحقاقات مالية لمؤسسات الإقراض الأردنية.
- جمعيات تسليف وتوفير تعاونية تعمل تحت مظلة اتحاد جمعيات الإغاثة (التنمية) الزراعية، وهي جمعيات نسوية من ضمنها أنشطة زراعية لا تزيد حصتها على 35% ويبلغ عددها 12 جمعية، وتنتظم في 62 مجموعة، وتم تأسيسها في السنوات العشرة الأخيرة. وقد بلغ مجموع القروض الممنوحة خلال الفترة بواسطة هذه المجموعة 7 ملايين دولار، وبرصيد قروض قائمة بقيمة مليونين ونصف المليون

دولار. ويبلغ متوسط فترة القرض سنة بحد أقصى، وبقيمة خمسة آلاف دولار للمقترضة، بحيث لا تزيد على ضعفي مبلغ التوفير التي وفرته المشاركة، وتصل الفائدة إلى 12%.

- ✧ جمعيات تسليف وتوفير تعاونية تعمل تحت مظلة اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينية، وهي ضمن جمعيات خيرية زراعية وتعاونية ويبلغ عددها 53 جمعية، تضم مجموعات تتكون من 30 مزارعاً، يبدأون بالتوفير لمدة ستة شهور قبل أن يصبحوا مؤهلين للاقتراض.
- ✧ جمعيات تسليف تعاونية زراعية تعمل بصورة مستقلة، وأسست في السنوات الأخيرة.

5-7 منح الجمعيات الزراعية

من الخيارات الأخرى المتاحة لتمويل النشاط الزراعي، منح جزئية تقدم على مبدأ المشاركة من قبل المستفيدين الزراعيين. وتقدم هذه المنح من قبل جمعيات خيرية زراعية، أو من خلال المؤسسات الأجنبية والدولية بصورة مباشرة. وتقوم هذه الجمعيات الخيرية الزراعية بتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وفق موازنات تحصل عليها من قبل مؤسسات وحكومات أجنبية ضمن سلسلة من البرامج والقنوات المعقدة. ومن المؤسسات الأجنبية والدولية التي تعمل على تمويل مشاريع تنموية صغيرة، الصندوق العالمي للغذاء والطعام، ومؤسسة أوكسفام، والرؤيا العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)؛ والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، والحكومة اليابانية، والحكومة الاسترالية، ومؤسسات دولية إيطالية وأسبانية ونرويجية.

ومن أمثلة المؤسسات المحلية: لجان الإغاثة الزراعية، ومؤسسة التعاون، والنداء الفلسطيني الموحد، ومن أمثلة المؤسسات الزراعية التي تعمل على تنفيذ هذه المشاريع المدعومة التي تقدم مباشرة إلى المزارعين كل من اتحاد لجان العمل الزراعي، ولجان الإغاثة الزراعية، واتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين، مؤسسة أريج، ومركز معاً

للتنمية. وتتراوح مجموع موازناتها السنوية بين مليوني دولار لمركز معاً، و11 مليوناً للجان الإغاثة الزراعية (التقرير السنوي للجان الإغاثة الزراعية لسنة 2006، التقرير السنوي لمركز معاً للتنمية). وفي ما يلي ملخص لطبيعة عمل هذه المؤسسات وأنشطتها:

اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين (PFU): تأسس في العام 1993، ويضم 16 جمعية محلية على مستوى المحافظات. ويقوم بنشاطات تنموية مثل تطوير جودة زيت الزيتون، والتصدير والتسويق، وترميم معاصر بدعم يصل إلى 75% من تكلفة المشاريع المنفذة. وهناك أنشطة نقابية مثل بناء القدرات التنظيمية لجمعيات المزارعين، وحماية السوق، واسترداد ضريبة القيمة المضافة. ويتم تمويل هذا الاتحاد من قبل الاتحاد الأوروبي ومؤسسة التضامن السويسرية. وكذلك يعمل على تقديم قروض لتمويل شراء المستلزمات الزراعية للجمعيات، تتراوح قيمتها ما بين 10000 إلى 20000 يورو. ويتم تمويلها من قبل مؤسسات وحكومات أوروبية ودولية، ومن الوكالة الفرنسية للتنمية. وهناك مشروع برنامج التسويق الجماعي، وبرنامج دعم صمود المزارعين الصغار في فلسطين بقيمة مليوني دولار، والممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي تديره الإغاثة الزراعية، وينفذه الاتحاد بموجب اتفاقية مشتركة (اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين، 2008).

مركز معاً للتنمية: تم تأسيسه في سنة 1989، ويعمل على دعم النشاط الزراعي، وذلك بالمساهمة في تقديم منح ومشاريع تتراوح بين 25% من تكلفة المشروع، كما في حالة بناء الطرق الزراعية، وتركيب البيوت البلاستيكية، وعمل نظم مياه وآبار منزلية وحدائق منزلية و75% كحد أقصى من تكلفة مشاريع تحسين الزيوت، وتوفير المياه لمربي الماشية (MA'AN, 2007).

جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) (PARC): وهي جمعية غير هادفة للربح، تأسست في سنة 1982 وتعمل على تطوير الزراعة الفلسطينية والتنمية الريفية وحماية البيئة وتحسين أوضاع المرأة، ويعمل فيها 123 موظفاً ويديرها مجلس إدارة مكون من

13 عضواً وهيئة عامة مكونة من 130 عضواً، ولها مكاتب في رام الله وغزة وبيت لحم والشمال. وتقدم منحاً على أساس مشاركة المنتفعين، وكذلك قروض صغيرة ومتوسطة من خلال جمعيات وتعاونيات، وتعمل على استصلاح أراضٍ وتطوير مشاريع مياه، وتأهيل أراض، وتطوير جودة الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الزيتون، وتدريب مزارعين. وتعد هذه الجمعية من أكبر المنظمات الزراعية غير الهادفة للربح، من حيث عدد العاملين، وإجمالي الأصول، ومجموع المنح والمشاريع المنفذة مقارنة بالمؤسسات الفلسطينية الوطنية الأخرى. وتتلقى مساعدات ومنحاً من المصادر نفسها التي تتلقى منها منظمات الزراعة التي سبق الإشارة إليها، حيث بلغت إجمالي نفقاتها 10 ملايين دولار، وإجمالي أصولها 16 مليون دولار حسب مؤشرات سنة 2006 (PARC, 2006 and 2007).

أريج The Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ, 2007): وهي مؤسسة غير هادفة للربح، تأسست سنة 1990، ومقرها بيت لحم. وتعمل على تعزيز المصادر المتاحة في فلسطين، ومن ضمنها القطاع الزراعي. ويبلغ عدد موظفيها 59 موظفاً. وتهدف لدعم النشاط الزراعي والغذائي والإنتاج الزراعي البيتي. وتخصص مؤسسة أريج 40% من موازنتها البالغة حوالي مليوني دولار لأنشطة زراعية ومجتمعية وأمن غذائي، وتتم من خلال دعم مباشر وغير مباشر للمزارعين في شكل نقدي أو عيني. وتموّل مؤسسة أريج من مؤسسات أوربية مثل التعاونية الأسبانية، ومؤسسات سويسرية وأمريكية.

اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWS): تأسس سنة 1986 كاتحاد جماهيري، ويعمل على تقديم خدمات للقطاع الزراعي، بما ذلك برامج تسويق الزيتون واستصلاح الأراضي الزراعية، وإنشاء وتأهيل بيوت بلاستيكية، وشق طرق زراعية، وإرشاد زراعي، وبناء قدرات اللجان الزراعية المحلية. وكذلك المساهمة في إنشاء وإعادة تأهيل بيوت بلاستيكية، وتوزيع وتركيب شبكات مياه وآبار تجميع مياه، وتوفير مستلزمات زراعية مثل بذور وسماد وخلايا نحل ونايلون وأشتال وحيوانات. وتنفيذ

مشاريع خاصة بتطوير جودة الزيت، ودعم أسعار الأعلاف، وخدمة المزارعين القاطنين بمحاذاة الجدار. وقد عمل الاتحاد على تنفيذ 54 مشروعاً تراوحت تكلفتها ما بين عشرة آلاف وثلاثة ملايين دولار للمشروع الواحد. ويتم تنفيذ تلك المشاريع بمشاركة المستفيدين، وبنسب تصل في المتوسط إلى 25% من تكلفة المشروع. ويتم تمويل الاتحاد من قبل مؤسسات أوروبية ودولية (اتحاد لجان العمل الزراعي، 2008).

مؤسسات هيئة الأمم المتحدة مثل الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): حيث تقوم هذه المؤسسات، بالتنسيق والتعاون مع السلطة الفلسطينية، بتنفيذ برامج تتعلق باستصلاح الأراضي، وتأهيل آبار، وتوزيع أشتال، وتطعيم حيوانات، خاصة ضد الحمى المالطية. وكذلك تعمل على تطوير البناء المؤسسي للمؤسسات الزراعية، وتنفيذ برامج متخصصة لدعم النشاط الزراعي الحيواني والنباتي. وتخصص هذه البرامج لفئات معينة ومناطق جغرافية، وينتهي النشاط فيها بمجرد انتهاء المخصصات المتعلقة بالبرنامج.

منظمات أجنبية مثل منظمة (PAPA) و(ACDI/VOCA): وهي منظمات وبرامج أجنبية غير هادفة للربح، تتلقى تمويلاً من الحكومة الأمريكية، وتعمل على تقديم خدمات للنشاط الزراعي على قاعدة مشاركة المستفيدين بنسب متفاوتة تصل إلى 75%؛ مثل إنشاء بيوت بلاستيكية، وآبار جمع المياه، وطرق زراعية، وتطوير وتسويق إنتاج الزيتون، من خلال التعاون مع عشرة جمعيات زراعية تعاونية ومؤسسات زراعية محلية. وهناك مشاريع أخرى تتعلق بإنتاج منتجات زراعية قابلة للتصدير من خلال إنشاء بيوت بلاستيكية، ويتم ذلك وفقاً لقاعدة المشاركة من قبل المستفيدين، مثل مشروع تطوير زيت الزيتون. وهناك برامج تم تخصيصها للإقراض الصغير، مثل برنامج سمارت (SMART) لمدة سنتين من العام 2006 إلى العام 2008 بقيمة 7.7 مليون دولار، قامت بمنحها لمؤسسات إقراض متخصصة، ومساعدات فنية في مجال الإقراض الصغير (ACDI-VOCA, , April 2008).

الهيئة الفلسطينية للأغذية والزراعة: وهي مؤسسة غير هادفة للربح، تأسست سنة 2005، ويتم تمويل أنشطتها من قبل مؤسسات أوروبية، وتقدم خدمات للنشاط الزراعي مثل التدريب، والإرشاد الزراعي، وتوزيع أشتال، وإقامة معارض زراعية. وتتلقى تمويلها من حكومات ومؤسسات أوربية ومن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

خاتمة

في نهاية هذا الفصل، نود إجراء مقارنة بين خيارات التمويل المقدمة للمزارع الفلسطيني ومدى ملاءمتها ومناسبتها من جهة، ومشاكل استخدامها من جهة أخرى، حيث نجد أن قروض البنوك هي الأكثر تمويلاً من ناحية القيمة، والأقل تكلفة من حيث سعر الفائدة، ولكنها موجهة للشركات الزراعية الكبيرة ومؤسسات منظمة، كما أن البنوك لا تصل إلى المزارعين في قراهم وريفهم. وتزيد نسبة الديون المتعثرة في القطاع الزراعي عن القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى، وبخاصة أن البنك المتخصص في النشاط الزراعي يواجه أكبر نسبة تعثر في القروض. أما بالنسبة لمؤسسات الإقراض الصغير، فهي أفضل للوصول إلى المزارعين في أماكن تواجدهم، لكن قروضها قليلة القيمة وعالية التكلفة.

وبالنسبة لجمعيات التسليف، فهي محدودة في الفترة والقيمة، حيث أنها مرتبطة بقيمة الادخار، لكنها تشجع على الادخار والتعاون بين المزارعين. وبالنسبة لمنح القروض من خلال الشراء المشترك، فلها مزايا تتعلق بتخفيض أسعار المستلزمات الزراعية، ولكنا مقيدة ببند واحد من بنود تكلفة الإنتاج الزراعي، وتمر بالعديد من الخطوات الروتينية التي قد تؤخر وصول المستلزمات الزراعية المطلوبة للمزارع. أما بالنسبة للمنح والمساعدات المقدمة مباشرة للمزارعين، فهي دون تكلفة في ما يتعلق بحصة المنحة، ولكن مشكلتها أنها قد تؤثر على نظام القروض المقدمة للنظام الزراعي، علاوة على أنها انتقائية في اختيار المناطق والأنشطة والمستفيدين، وغير مستمرة، ويشكو بعض المزارعين من أن تكلفة الأصول التي يتم شراؤها ودعمها هي أكثر مما يجب.

6- التمويل الزراعي حسب رأي المزارعين

مقدمة

لم تكن لهذه الدراسة أن تكتمل دون الرجوع إلى رأي المستفيدين المباشرين، وهم المزارعون المستقلون والمنتظمون في وحدات اقتصادية وجمعيات تعاونية زراعية أو جمعيات خيرية زراعية محلية ووطنية. وتعكس آراء المستفيدين ووجهات نظرهم، ليس في حاجتهم للتمويل التشغيلي والتطويري فحسب، وإنما تصوراتهم وتفضيلاتهم لطرق التمويل الممكنة والمناسبة لتطوير أعمالهم، ومن ثم دعم النشاط الزراعي لاسترداد أهميته في نمو الاقتصاد الفلسطيني. وقد بلغ مجموع المشاركين في هذه الدراسة 90 مزارعاً، منهم 30 مزارعاً يعملون في بيوت بلاستيكية، و30 مزارعاً يعملون في الإنتاج الحيواني، و30 مزارعاً يعملون في إنتاج زراعي غير محمي (مكشوف) من خضار، وفواكه، وزيتون. وقد توزعوا بواقع 30 مزارعاً من جنوب الضفة، و28 مزارعاً من شمالها، و32 مزارعاً من وسط الضفة ومنطقة الغور. وبناء عليه، خصص هذا الفصل لعرض نتائج وجهات نظر المزارعين، الذي سيتم تنظيمه في ثلاثة أجزاء، بحيث يبين الجزء الأول الحاجة إلى التمويل من قبل المزارع الفلسطيني، ويخص الجزء الثاني تصور المزارع الفلسطيني لأفضل خيارات التمويل المناسبة له، وخصائص القرض المطلوب من حيث هدفه وضماناته وفترته وسعر الفائدة المقبولة لديه. وينتهي الفصل بعرض المشاكل المتعلقة بعملية التمويل الخارجي من وجهة نظر المزارع الفلسطيني.

6-1 الحاجة للتمويل حسب وجهة نظر المزارع الفلسطيني

أوضحت الدراسة أن أغلبية المشاركين في الدراسة بحاجة للتمويل الخارجي لغرض تطوير وتشغيل نشاطهم الزراعي، حيث كانت نسبة المجيبين بنعم حوالي 60%. وقد ارتفعت نسبة المزارعين الذين هم بحاجة للتمويل الخارجي بالنسبة للمزارعين الذين

يزرعون في بيوت بلاستيكية إلى 79%، بينما انخفضت النسبة إلى 51% من العاملين في الإنتاج الحيواني، في حين أجاب 95% من مربي الدواجن بأنهم ليسوا بحاجة للتمويل الخارجي، أو أنهم بحاجة أحياناً. وكان المزارعون العاملون في بيوت بلاستيكية الأكثر حاجة للتمويل الخارجي مقارنة بالمزارعين الآخرين، مثل العاملين في الإنتاج الحيواني، كما هو ظاهر في جدول 6-1. وبالنظر للفروق بين حاجة المزارعين حسب المناطق الجغرافية، نجد أنها كانت متقاربة، حيث كانت نسب المزارعين الذين بحاجة للتمويل حوالي 60% من مجموع المزارعين المشاركين في الدراسة، بينما كانت أكثر قليلاً في منطقة الوسط والأغوار، حيث وصلت نسبة المزارعين الذين هم بحاجة للتمويل الخارجي إلى 63% من عدد المشاركين في الدراسة.

جدول 6-1: مدى حاجة المزارعين لتمويل خارجي

الحاجة للتمويل	مجموع المزارعين	نباتي غير محمي	إنتاج حيواني	نباتي محمي
نعم	%60	%64	%51	%79
أحياناً	%32	%28	%34	%20
لا حاجة	%8	%6	%15	%1

وعند تحديد الغرض من حاجة المزارعين للتمويل الخارجي، تبين أن الغرض الرئيسي هو في تمويل النشاط التشغيلي من شراء أعلاف، وبذور، وسماد، ودفع ثمن المياه، وتبين أن حوالي ثلث مجموع المزارعين يعتبرون تمويل النشاط التشغيلي هو الغرض الرئيس من التمويل، وترتفع هذه النسبة عند مربي الثورة الحيوانية لتصل إلى حوالي 47%، حيث تمثل تكلفة الأعلاف المشكلة الرئيسة عند هذه الفئة من المزارعين. كما ترتفع الحاجة إلى الصيانة الدورية للبيوت البلاستيكية أو لتطويرها أو لتوسيعها، حيث أوضح 45% من مزارعي هذه الفئة أنهم يخصصون التمويل الخارجي في حالة توافره لهذه الغاية، في حين ترتفع الحاجة لغرض استصلاح الأراضي لتأهيل البنية التحتية في النشاط الزراعي غير المحمي من النشاط الزراعي المتعلق بالفواكه والحبوب والزراعة

البعلية. هذا وتتشابه خيارات المزارعين عبر مناطق الضفة الغربية، حيث ترتبط المفاضلة في الحاجة للتمويل بنوع النشاط الزراعي ومتطلباته.

جدول 6-2: الغرض من حاجة المزارعين للتمويل خارجي

	مجوع المزارعين	نباتي غير محمي	إنتاج حيواني	نباتي محمي
شراء أعلاف أو بذور أو ثمن مياه	%31	%31	%47	%18
تمويل النشاط الموسمي حتى تسويق المنتجات	%18	%11	%23	%20
تأهيل بنية تحتية أو استصلاح أراض	%20	%40	%10	%10
تأسيس أو تحديث بناء بيت بلاستيكي	%15	%0	%0	%45
شراء أجهزة وآليات زراعية	%15	%18	%20	%7

6-2 خيارات التمويل المناسبة للمزارعين

أما بالنسبة للخيار المفضل لدى المزارعين الفلسطينيين في حالة القروض الصغيرة، فقد أوضحت الدراسة أن أفضل خيارات المزارعين هو أن يتم ذلك من خلال جمعيات تسليف زراعية، أو تمويل حسب الطريقة الإسلامية، حيث فضل 55% من مجموع المزارعين أحد الخيارين. وكان خيار الاستدانة من بنك أقل الخيارات قبولاً بالنسبة للقرض الصغير، يتبعه فرصة الاقتراض من مؤسسة إقراض، في حين يفضل مربو الثروة الحيوانية الاقتراض من خلال جمعية تسليف تعاوني، مقارنة بالخيارات الأخرى، كما هو وارد في جدول 6-3.

ويفضل مزارعو منطقة جنوب الضفة التمويل من خلال جمعيات تعاونية للتسليف مقارنة بمزارعي منطقة الشمال والوسط، في حين تتساوى أفضلية المزارعين وفق المناطق بالنسبة لخيارات التمويل الأخرى.

جدول 6-3: أفضلية المزارعين للتمويل الخارجي في حالة القرض صغير الحجم

	مجوع المزارعين	نباتي غير محمي	إنتاج حيواني	نباتي محمي
قرض من بنك في حالة انخفاض سعر الفائدة	%12	%19	%10	%7
قرض من مؤسسات إقراض	%14	%13	%13	%17
شراء مباشر من خلال جمعيات تعاونية أو خيرية	%19	%23	%17	%13
شراء مباشر حسب الطريقة الإسلامية	%22	%26	%17	%27
جمعية تسليف تعاونية أنتمي إليها	%33	%19	%43	%37

أما بالنسبة للخيار المفضل لدى المزارعين الفلسطينيين في حالة القروض المتوسطة والكبيرة لغرض تطوير نشاطهم الزراعي والبنية التحتية المتعلقة بها (أكثر من عشر آلاف دينار)، فإن الخيارات المفضلة لدى المزارعين الفلسطينيين تختلف قليلاً عن خياراتهم في حالة القروض الصغيرة، حيث ارتفعت نسبة الذين يرغبون في التعامل مع نظام البنوك الرسمي في حالة القروض متوسطة وكبيرة الحجم. في حين يفضل ثلث المزارعين تقريباً التعامل بالتمويل على الطريقة الإسلامية، كما يظهر في جدول 6-4. ويلاحظ تقارب خيارات المزارعين بغض النظر عن طبيعة نشاطهم، ويستثنى من هذا التجانس في اختيار طريقة التمويل المناسبة المزارعون العاملون في تربية الثروة الحيوانية، حيث أنهم لا يفضلون التعامل مع البنوك مقارنة بالمزارعين الآخرين. وينطبق الأمر نفسه على اتفاق المزارعين حسب المناطق على خيارات التمويل متوسطة وكبيرة الحجم، مع ملاحظة أن المزارعين من وسط الضفة الغربية يفضلون التعامل مع البنوك عند الحديث عن القروض متوسطة وكبيرة الحجم نسبياً، مقارنة بالمناطق الأخرى من الضفة الغربية. ويبقى المزارعون العاملون تحت البيوت البلاستيكية الأكثر رغبة في التعامل مع جمعيات التسليف؛ سواء تعلق الأمر بالقروض الصغيرة أم كبيرة الحجم.

جدول 6-4: أفضلية المزارعين للتمويل الخارجي
في حالة القرض متوسط وكبير الحجم

	مجوع المزارعين	نباتي غير محمي	إنتاج حيواني	نباتي محمي
قرض من بنك	%19	%34	%10	%13
قرض من مؤسسات إقراض	%15	%12	%17	%16
شراء مباشر بواسطة جمعية تعاونية أو خيرية	%11	%9	%13	%14
شراء مباشر حسب الطريقة الإسلامية	%33	%30	%35	%33
جمعية تسليف تعاونية	%22	%15	%25	%27

كما وجدت الدراسة أن ربع المزارعين الفلسطينيين المشاركين في الدراسة حصلوا على منح تتراوح ما بين 25% و75% من تمويل الأنشطة الزراعية المدعومة. بينما حصل الربع الثاني على قروض من مؤسسات الإقراض المتخصصة بالإقراض الصغير، كما هو موضح في جدول 6-5.

جدول 6-5: نسبة من تقدم بطلب لقرض أو منحة وحصل
عليها من قبل المزارعين خلال الفترة السابقة

	مجموع المزارعين	نباتي غير محمي	إنتاج حيواني	نباتي محمي
طلبت قرضاً من بنك ولم أحصل عليه	%7	%3	%12	%6
حصلت على قرض من بنك	%10	%15	%9	%6
حصلت على قرض من مؤسسة إقراض	%25	%33	%19	%23
طلبت قرضاً من مؤسسة إقراض ولم أحصل عليه	%4	%5	%3	%3
حصلت على منحة من 20% إلى 75%	%23	%22	%21	%26
لم أتقدم، حيث أنني لا أعرف مصادر التمويل	%11	%5	%9	%19
أرفض مبدأ القرض لأسباب دينية	%20	%17	%27	%16

وكان ثلث المزارعين المشاركين في الدراسة لم يتقدموا بطلب للحصول على قرض، إما لأسباب دينية وإما لأنهم لا يعرفون مصادر التمويل الخارجي، ولا يملكون مهارة الاتصال وتقديم الطلبات لمؤسسات الإقراض. ويلاحظ أن 11% من المشاركين في الدراسة تقدموا بطلبات للبنوك أو لمؤسسات الإقراض المتخصصة ورفضت طلباتهم لأسباب مختلفة. ويلاحظ أن مزارعي المناطق الزراعية المحمية هم أكثر حظاً من غيرهم من المزارعين، حيث حصلت غالبيتهم إما على منح على أساس مبدأ المشاركة، وإما حصلوا على قروض من البنوك أو المؤسسات المتخصصة، ولم يتقدم الباقي للحصول على تمويل خارجي لأسباب دينية، أو لجهلهم بمصادر التمويل الخارجي المتاح. ويلاحظ أن نسبة رفض القروض للمزارع الفلسطيني من قبل مؤسسات الإقراض هي أقل منها بالنسبة للبنوك التجارية، حيث كانت النسبة 4% مقارنة بـــ 7% للبنوك.

6-3 خصائص التمويل المطلوب للمزارع الفلسطيني

لمعرفة خصائص التمويل الخارجي المطلوب من قبل المزارع الفلسطيني لتمويل نشاطه الزراعي، فقد تم سؤال المزارعين عما يرغبون من حيث نوع الضمان، وفترة القرض، وقيمته، ومعدل الفائدة الذي يتحملها. وتبين أن ما يزيد على نصف المزارعين الفلسطينيين يفضلون الكفالة الشخصية أو الكفالة باستخدام الشيكات أو الكمبيالات. وكان هناك إجماع من كل المزارعين برفضهم فكرة تقديم الأرض كرهن مقابل الحصول على القرض، كما هو موضح في جدول 6-6. في حين تم قبول فكرة ربط عملية القروض بتسويق المنتجات الزراعية في حالة توفر مثل هذا الخيار، وكان أكثر المتحمسين لمثل هذا الخيار هم مزارعو النشاط الزراعي المحمي، حيث يمكن ربط مراكز التسويق المتخصصة بعملية التصدير نظرا لجودة المنتجات مقارنة بمنتجات الخضروات الناتجة من الزراعة غير المحمية وتنفيذ وسداد القروض.

جدول 6-6: نوع الضمانة المقبولة لدى المزارع الفلسطيني

	مجوع المزارعين	نباتي غير محمي	إنتاج حيواني	نباتي محمي
منتجاتك الزراعية تودع في مراكز تسوق متخصصة	%27	%26	%15	%40
كفالة برهن الأرض	%0	%0	%0	%0
كفالة برهن أوراق مالية (أسهم تملكها)	%4	%12	%0	%0
كفالة شخصية من أقارب أو جمعيتك الزراعية	%26	%25	%35	%18
تحرير شيكات أو كمبيالات	%36	%37	%37	%35
بصورة عامة لا أستطيع تقديم ضمان	%7	%0	%13	%7

أما بالنسبة لقيمة القرض المطلوب لتمويل النشاط الزراعي، فقد أجاب حوالي 59% من المزارعين بأنهم بحاجة إلى قرض بخمسة آلاف دينار، وهو المبلغ المطلوب لغرض النشاط التشغيلي. في حين يرى مزارعو الخضروات المحمية أن حاجتهم لمبالغ أكبر يمكن أن تصل إلى خمسين ألف دينار، وبخاصة في حالة الرغبة في تحديث أو توسيع البيت البلاستيكي، أو إعادة تأهيله. في حين تكتفي أغلبية مربي الثروة الحيوانية بمبلغ خمسة آلاف دينار لتمويل النشاط التشغيلي ما لم تكن هناك حاجة لتطوير البنية التحتية أو شراء أجهزة مثل أجهزة الحليب أو الثلاجات وغيرها. أما بالنسبة للمزارعين العاملين في الأنشطة غير المحمية مثل الخضار والزيتون والحبوب، فإن حوالي 77% من هذه الفئة تكتفي بتمويل بحد أقصى قيمته خمسة آلاف دينار.

أما بالنسبة لسعر الفائدة المقبول لدى المزارعين على قروض يحصلون عليها من بنوك لتمويل نشاطهم الزراعي، فإن ثلاثة أرباع المزارعين يقبلون دفع 5% فائدة سنوياً، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بالفائدة المحصلة على القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض الصغير، التي تتراوح ما بين 1 و2% شهرياً. وهناك 7% من مزارعي الأراضي غير المحمية على استعداد لدفع حوالي 10% على القروض التي يحصلون عليها من البنوك العاملة في فلسطين. وبالنسبة لفترة القرض، فإن الأغلبية

من المزارعين ترى أن فترة القروض التطويرية يجب أن تتراوح بين سنة وخمسة سنوات، حيث أجاب 36% بأنهم يفضلون قرضاً لفترة ما بين سنة وسنتين، ويرى 30% من المزارعين أن تصل الفترة ما بين ثلاث وخمس سنوات كما هو وارد في جدول 6-7.

جدول 6-7: خصائص القرض المطلوب من قبل المزارع الفلسطيني

المبلغ بالدينار	مجموع المزارعين	نباتي غير محمي	إنتاج حيواني	نباتي محمي
قيمة القرض بالدينار				
1000- أقل من 5000	%59	%77	%62	%38
5000- أقل من 10000	%22	%11	%23	%32
10000 - 50000	%19	%12	%15	%30
سعر الفائدة المقبولة				
%5	%75	%76	%77	%72
%8	%22	%17	%23	%26
%10	%3	%7	%0	%2
فترة القرض المطلوبة				
أقل من سنة	%18	%29	%15	%10
سنة إلى سنتين	%36	%27	%43	%38
من 3-5 سنوات	%30	%37	%25	%28
خمسة وأكثر	%16	%7	%17	%24

ويرى أغلبية مربي الثروة الحيوانية أنهم يكتفون بقرض لفترة سنتين كحد أقصى. أما مزارعو البيوت البلاستيكية، فهم يسعون إلى قروض تصل إلى خمس سنوات لإمكانية سداد القروض التي تهدف إلى تطوير البيوت البلاستكية وتوسيعها.

6-4 مشاكل تمويل القطاع الزراعي

وأخيراً، فقد أوضح المزارعون المشاركون في الدراسة أن أكثر مشاكل التمويل الخارجي الذي يتم من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة يتعلق بارتفاع معدل الفائدة، وبخاصة في حالة امتداد فترة القرض لأكثر من سنة. ويلي ذلك القيود المفروضة على الحد الأقصى لقيمة القرض، فهي قروض لا تتجاوز في معظمها ما قيمته 5000 دينار، وتأخر إجراءات البت النهائي لمنح القرض. وتختفي مشكلة الضمانات في حالة القروض المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة، حيث أنها أكثر سهولة، وتعتمد في معظمها على الكفالة الجماعية أو على الشيكات أو الكمبيالات. ولا تختلف مشاكل التمويل بالنسبة لمؤسسات الإقراض المتخصصة من منطقة لأخرى ضمن الضفة الغربية.

جدول 6-8: مشاكل المزارع في حصوله على القروض من مؤسسة إقراض حسب وجهة نظره

مشاكل القروض	مجموع المزارعين	نباتي غير محمي	إنتاج حيواني	نباتي محمي
ارتفاع نسبة الفائدة والعمولة والرسوم	%46	%51	%34	%53
عدم القدرة على تقديم ضمانات مقبولة	%1	%0	%3	%0
قيمة القرض لا تغطي الحاجة	%14	%9	%13	%20
تأخر إعطاء القرار النهائي	%12	%12	%14	%10
شروط منح القروض غير واقعية	%10	%15	%7	%8
قصر فترة القرض	%10	%11	%13	%6
قصر فترة السماح الممنوحة	%7	%2	%16	%3

وتختلف مشاكل المزارع عند التعامل مع نظام التمويل الرسمي مثل البنوك، حيث نجد أن المزارع الفلسطيني يرى أن هناك ثلاثة عوائق رئيسة، يتعلق الأول بارتفاع سعر الفائدة، والثاني هو عدم القدرة على تقديم ضمانات مقبولة، أما الثالث فيتعلق بالتأخر في

إعطاء القرار النهائي للموافقة على منح القرض كما هو وارد في جدول 6-9، علاوة على ضرورة مراجعة البنك من قبل المزارع المقترض مرة بعد أخرى، حيث أنه لا يوجد للبنوك العاملة في فلسطين وكلاء في مناطق الريف الفلسطيني لتسويق برامجهم. ونجد أن مشاكل الفئات المختلفة للمزارعين الفلسطينيين لا تختلف في التعامل مع البنوك، حيث أن سياسات البنوك لا تختلف عند منح القروض من نشاط اقتصادي إلى آخر.

جدول 6-9: مشاكل المزارع للحصول على القروض
من بنك تجاري أو متخصص حسب وجهة نظره

مشاكل القروض حسب وجهة نظر المزارعين	مجموع المزارعين	نباتي غير محمي	إنتاج حيواني	نباتي محمي
ارتفاع نسبة الفائدة والعمولة والرسوم	%33	%25	%36	%38
عدم القدرة على تقديم ضمانات مقبولة	%29	%30	%27	%29
قيمة القرض لا تغطي الحاجة	%5	%5	%10	%0
تأخر إعطاء القرار النهائي	%24	%25	%22	%25
شروط منح القرض وقصر فترة السماح	%9	%15	%5	%8

7- الخلاصة والتوصيات

مقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى بحث الجوانب المختلفة لعملية تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، بما في ذلك الواقع الحالي، ودراسة الخيارات الممكنة، والمشاكل المرتبطة بهذه العملية وطرق التغلب عليها، وذلك من وجهة نظر مسؤولي المؤسسات الزراعية المختلفة. واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية الخاصة بعملية تمويل القطاع الزراعي، وعلى وجهات نظر مسؤولي المؤسسات الزراعية المتعددة وذات العلاقة بالدراسة، ومن خلال وجهات نظر المزارعين الفلسطينيين التي تم تضمينها في هذه الدراسة. ويعرض هذا الفصل ملخصاً لنتائج الدراسة، ومن ثم يتم اقتراح توصيات لتعزيز القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال توفير نظام إقراض ينظر بإيجابية لحاجات القطاع الزراعي الموسمية والتطويرية.

7-1 الخلاصة

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

- على الرغم من تعدد الأطر والتنظيمات والمؤسسات ذات العلاقة في النشاط الزراعي، فإننا نلاحظ انخفاض مساهمته في كل من الناتج المحلي وتشغيل القوى العاملة وفي حجم الصادرات بصورة عامة.
- يعتبر القطاع الزراعي أقل القطاعات الاقتصادية استفادة من النظام المصرفي، حيث تبلغ نسبة القروض التي حصل عليها من البنوك أقل من 1% من مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل قطاعات التجارة، والصناعة، والإسكان.

- هو الأقل استفادة كذلك من القروض الصغيرة والمقدمة من قبل الشركات والمنظمات غير الهادفة للربح، حيث حصل هذا القطاع خلال العشرين سنة الأخيرة على 11% فقط من مجموع القروض الممنوحة وفق قاعدة البيانات الخاصة بشبكة مؤسسات الإقراض الفلسطينية.
- لا يزيد نصيب وزارة الزراعة على 1% من مجموع نفقات موازنة السلطة الفلسطينية، ويمتد ذلك على نصيب قطاع الزراعة من المنح المقدمة ضمن برنامج المساعدات الدولية، الذي يقدم من خلال مؤسسات دولية أو محلية أو من خلال هيئات السلطة الفلسطينية.
- تعتبر نسبة القروض المتعثرة في قطاع الزراعة من أعلى النسب مقارنة بالقروض الممنوحة للقطاعات اقتصادية الأخرى، وهي ظاهرة نجدها في معظم اقتصاديات الدول النامية.
- يتطلب نجاح التمويل الزراعي من خلال النظام المالي الرسمي أو غير الرسمي ربط القروض بنظام تأمين ضد المخاطر الطبيعية، وبنظام تسويق متطور من خلال مؤسسات متخصصة.
- يتطلب نجاح عملية تسويق المنتجات وتصديرها جودة عالية من المنتجات الزراعية التي تتطلب بنية تحتية عالية التكلفة، ونفقات تشغيلية مرتفعة، الأمر الذي يشكل طلباً إضافياً على عملية التمويل الخارجي للنشاط الزراعي الفلسطيني.
- لا يوجد قانون ينظم عمل التمويل غير الرسمي، الذي يشمل كلاً من مؤسسات الإقراض الصغير والصيارفة والشركات غير الهادفة للربح التي تعمل في الإقراض، والتعاونيات الخاصة بالتسليف والادخار.
- لا يوجد قانون يشرع التأمين على النشاط الزراعي في فلسطين، على الرغم من وجود دراسات نظرية في هذا المجال أجريت على الاقتصاد الفلسطيني.
- إن أهم مشاكل التمويل الرسمي للنشاط الزراعي هو عدم وصول البنوك إلى العملاء في قراهم وريفهم، وبيروقراطية الحصول على قرض من تقديم طلبات تتطلب معلومات وشروط لا تتوفر لدى المزارع الفلسطيني، وأخيراً عدم وجود ضمانات مقبولة من قبل البنك.

- وجود العديد من برامج ضمان القروض التي تنفذ من خلال مؤسسات وبرامج متخصصة، كان آخرها برنامج مشترك بين صندوق الاستثمار الفلسطيني ومؤسسات أمريكية، إلا أننا لا نجد أياً من هذه البرامج مخصصاً أو يعطي اهتماماً خاصاً للقروض الموجهة للنشاط الزراعي، باستثناء تجربة صغيرة تتم من خلال بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة.
- هناك مشاريع تمويل تقدم على شكل منح للنشاط الزراعي، وتتطلب مشاركة من قبل المزارع تصل إلى 25% من تكلفة المشروع، وهي مشاريع محدودة وموجهة لفئات خاصة، ويتشكك المزارعون المستفيدون في أثمان المستلزمات التي يتم شراؤها من قبل المؤسسات الراعية للبرامج.
- إن أفضل خيارات المزارعين في تمويل نشاطهم الزراعي هي عن طريق جمعيات التسليف الزراعية، أو التمويل حسب الطريقة الإسلامية. ورفض عشرون بالمائة من المزارعين الفلسطينيين التعامل مع فكرة الائتمان والقروض لأسباب دينية، في حين تقبل باقي المزارعين فكرة القروض.
- إن الغرض الرئيسي للتمويل الخارجي المطلوب للقطاع الزراعي هو في تمويل النشاط التشغيلي من شراء أعلاف وبذور وسماد ودفع ثمن المياه. وترتفع هذه النسبة من التمويل الخارجي عند مربي الثروة الحيوانية لتصل إلى حوالي 47%.
- هناك حاجة إلى الصيانة الدورية للبيوت البلاستيكية ولتطويرها وتوسيعها، حيث أوضح 45% من مزارعي هذه الفئة بتخصيص التمويل الخارجي في حالة توافره لهذه الغاية.
- هناك حاجة لتمويل استصلاح الأراضي لتأهيل البنية التحتية في النشاط الزراعي غير المحمي.
- إن ما يزيد على نصف المزارعين الفلسطينيين يفضلون الكفالة الشخصية أو الكفالة باستخدام الشيكات أو الكمبيالات. ويرفضون تقديم الأرض كرهن مقابل الحصول على القرض.
- تم قبول فكرة ربط عملية الإقراض بتسويق المنتجات الزراعية، في حالة توفر مثل هذا الخيار مثل وجود مؤسسات تسويق متخصصة.

- ترى أغلبية المزارعين حاجتهم إلى قرض بخمسة آلاف دينار، وهو المبلغ المطلوب لغرض النشاط التشغيلي. في حين يرى مزارعو الخضروات المحمية أن حاجتهم لمبالغ أكبر تصل إلى خمسين ألف دينار، وبخاصة في حالة الرغبة في تحديث البيت البلاستيكي أو توسيعه.
- ترى أغلبية المزارعين أن فترة القروض التطويرية يجب أن تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، أما مزارعو البيوت البلاستيكية فهم يسعون لقروض تصل لخمسة سنوات لإمكانية سداد القروض التي تهدف لتطوير وتوسيع البيوت البلاستكية.
- تتعلق أكثر مشاكل التمويل الخارجي من قبل مؤسسات البنوك بارتفاع سعر الفائدة، وتأخر إجراءات البت النهائي في منح القرض، وفي قبول الضمانات المقدمة من المقترضين. في حين تختفي مشكلة الضمانات في حالة القروض المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة، حيث أنها أكثر سهولة وإن كانت أكثر تكلفة.

7-2 التوصيات

بناء على نتائج الدراسة، فإنه أمكن التوصل لصياغة مجموعة من التوصيات، مع ضرورة توجيه الاهتمام للشق الثاني من القطاع الزراعي، وهو النظام الزراعي التقليدي الذي يعتمد على الأمطار ويوجه إنتاجه في الغالب للاستهلاك المحلي، وعدم الاكتفاء بتطوير النظام الزراعي المحمي والموجه نحو التصدير، والذي يستحوذ حالياً على نصيب الأسد من المنح والمساعدات المخصصة للقطاع الزراعي. وتتعلق هذه التوصيات، بصورة خاصة، بالسياسات المالية، والتشريعات القانونية، وتوجهات لخيارات التمويل المتاحة، ولتنظيم الدعم المالي الموجه للنشاط الزراعي.

أولاً: توصيات بخصوص التشريعات القانونية ذات العلاقة بتنظيم ودعم التمويل الزراعي:

- إصدار قرار تنظيم التمويل غير الرسمي، ليشرف على عمل مؤسسات الإقراض من غير البنوك، مع إبقاء المرونة في الشكل الاقتصادي والقانوني للمؤسسات

العاملة في هذا القطاع، بحيث يسمح لكل من التعاونيات والشركات الهادفة للـــربح والجمعيات غير الهادفة للربح بممارسة الإقراض الصغير، شريطة وقوعها تحـــت إشراف سلطة النقد، وضمن شروط أقل صرامة من تلك المنظمة لعمل البنوك.

- ✧ إصدار قانون التأمين الزراعي أو تعديل قوانين التأمين الحالية لتـــضمينها فـــصلاً خاصاً بالتأمين على المنتجات الزراعية وممتلكاتها. لتغطـــي مخـــاطر الـــصقيع والكوارث الطبيعية والسيول والأمراض الناتجة من غير الإهمال، وتوضيح الجهة المخصصة بالإعلان عن حصول الخطر، أو الكارثة لضمان دفـــع التعويـــضات، بحيث يتم ربط التأمين على المنتجات الزراعية بعملية الاقتراض وتقديم الضمانات المطلوبة.
- ✧ تنظيم وتشريع فكرة الرهن الحيازي للمنتجات الزراعية بعـــد نـــضوجها لتـــصلح كضمانة تقدم للبنك عند حصول المزارعين علـــى القـــرض لأغـــراض موســـمية وتشغيلية.
- ✧ تحديد حد أدنى لنسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك للقطاع الزراعـــي من قبل سلطة النقد الفلسطينية، أسوة بقيود أخرى تفرضها في مـــا يتعلـــق بنـــوع الاستثمارات ونسبها، حيث نرى أن هناك حاجة لاعتبار تمويل النشاط الزراعـــي من قبل النظام الرسمي على الأهمية نفسها للقطاعات الأخرى، مثل نشاط الإسكان، والتجارة، والصناعة.
- ✧ تحديد حد أدنى لنسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعـــي مـــن قبـــل مؤسسات الإقراض الصغير من قبل سلطة النقد الفلسطينية، بعد تنظيم الإشـــراف عليها.
- ✧ تحديد نسب الفوائد القصوى الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض الصغير التـــي تصل في غالبيتها إلى 24%.

ثانياً: سياسات دعم خيارات عملية التمويل الموجه للنشاط الزراعي:

- ✧ هناك حاجة لتطوير كل من النشاط الزراعي الموجه للتصدير، وهي المنتجات التي تنتج عن أنشطة زراعية تتم في بيوت بلاستيكية، مثلما هناك حاجة لدعم وتعزيـــز النشاط الزراعي الهادف لسد الحاجة المحلية من ثروة حيوانية، وطيور، وخضار، وفواكه، وحبوب.

- ✧ تعميم الأشكال الأخرى للتمويل من خلال توجيه بعض برامج التمويل المقدمة من قبل المساعدات الدولية لتعزيزها؛ مثل موضوع الشراء المشترك للمستلزمات الزراعية، والشراء وفق الشريعة الإسلامية، وغير ذلك.
- ✧ دعم جمعيات الادخار والتسليف التعاونية الزراعية بصورة مباشرة، ودون مرورها بقنوات مالية وخيرية وسيطة متعددة، بحيث تكون دون فوائد، ويتم رفع سقف الإقراض إلى خمسة أضعاف قيمة توفير المزارع.
- ✧ استبعاد فكرة تأسيس مؤسسات إقراض حكومية مخصصة للنشاط الزراعي مثل بنك زراعي، أو بنك تعاوني، بسبب تعثر تجارب مثل هذه المؤسسات في دول عدة.
- ✧ تعميم فكرة البيوت الزراعية التسويقية، وعدم قصرها على القطاع الزراعي الهادف للتصدير، وربطها بعملية التمويل الزراعي، واستخدامها كضمانة للقروض.
- ✧ توجيه برامج ضمان القروض، للقطاع الزراعي، كما أن هناك حاجة لضمان استمرارية هذه البرامج وهي برامج متقطعة، يتم تنفيذها والمبادرة إليها من قبل الجهات المانحة.

ثالثاً: سياسات تنظيم المنح والمساعدات المقدمة للقطاع الزراعي:

- ✧ تنظيم عملية الدعم المقدم للنشاط الزراعي من خلال ما يعرف بمنح المشاركة من قبل المستفيدين، فهي غير شاملة للمناطق كافة، ومتقطعة وانتقائية، ومتوقفة على برامج الحكومات الأجنبية المانحة.
- ✧ توجيه الدعم الخاص بالتمويل الزراعي للمساهمة في رسوم التأمين الزراعي بعد تشريعه في فلسطين.
- ✧ توجيه المنح والمساعدات لدعم وتعميم فكرة جمعيات الادخار والتسليف التعاونية، وتوفير المصادر المالية بفوائد متدنية أو دون فوائد، والدعم من خلال الشراء المشترك للمستلزمات الزراعية، من خلال تقديم قروض دون فوائد للمزارعين.

رابعاً: توصيات خاصة بالجانب المؤسساتي:

- ✧ تسجيل الآبار الارتوازية ضمن أحد الأشكال القانونية المناسبة مثل الجمعية التعاونية، والشركة المساهمة الخاصة، وتسجيل ملكية الأرض المقام عليها البئر

بالشكل القانوني الجديد، لكي يصبح من الممكن التعامل مع المؤسسات الماليـــة أو زيادة رأسمالها من قبل أصحابها.

- ✧ تفعيل نشاط جمعيات التسويق الزراعي، وربطها بـــشركات تـــسويق متخصـــصة مركزية.

المراجـــــــع

اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين (2008). **التقرير السنوي للعام 2007** (اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين، رام الله، فلسطين).

اتحاد لجان العمل الزراعي (2008). **التقرير السنوي لسنة 2007** (اتحاد لجان العمل الزراعي، رام الله، فلسطين).

أسامة حامد، سامية البطمة وفوزي ارشيد (1998). **التمويل غير الرسمي ومؤسسات الإقراض غير الربحية في الضفة الغربية وقطاع غزة**" (ماس، رام الله، فلسطين).

ماس (2007). المراقب الاقتصادي والاجتماعي (العدد 10، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين).

ـــــــــــ (2008). المراقب الاقتصادي والاجتماعي (العدد 13، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين).

أصالة (2007). **التقرير السنوي للجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال** (أصالة، رام الله، فلسطين).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007). **إحصاءات زراعية: بيانات متنوعة 2006** (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين).

ـــــــــــ (2007). **مسح المالية والتأمين – 2006 .. نتائج أساسية**.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين).

ـــــــــــ (2008). **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت** 2007: المنشآت الاقتصادية– النتائج النهائية (رام الله، فلسطين).

ـــــــــــ (2008) **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية:** التقرير الإحصائي السنوي 2007 (رام الله، فلسطين).

السلطة الوطنية الفلسطينية (2000). قرار تنظيم مهنة الصرافة في فلسطين: قرار وزاري رقم 1 و2 و4 (غزة، فلسطين).

ـــــــــــ (2000). وزارة الزراعة: **الزراعة مسيرة عطاء 1995–2000** (رام الله، فلسطين).

ـــــــــــــ (2000). وزارة الزراعة: **إحصائيات الجمعيات الخيرية** (رام الله، فلسطين).
ـــــــــــــ (2008). وزارة العمل: **إحصائيات الجمعيات التعاونية** (رام الله، فلسطين).
ـــــــــــــ (2008). وزارة التخطيط، بيانات الدول المانحة (متوفر على الإنترنت **http://db.mop.gov.ps/amc/sectorprofile.asp**)
ـــــــــــــ (2008). وزارة المالية، بيانات الموازنة الفلسطينية (متوفر على الإنترنت **http://**www.mof.gov.ps)
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1987). **القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف).
سلطة النقد الفلسطينية (2007). **التقرير السنوي الثاني عشر للعام 2006**، (سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين).
ـــــــــــــ (2008). **النشرة الإحصائية**، (إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، أيلول، العدد رقم 119 رام الله، فلسطين).
ـــــــــــــ (بدون تاريخ). **نظام الترخيص والرقابة على شركات الإقراض والتمويل** (مسودة مشروع قرار غير منشور، رام الله).
سوق فلسطين للأوراق المالية (2008). دليل الشركات المساهمة العامة– 2007، الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (نابلس، فلسطين).
نضال رشيد صبري (1994). **التخطيط والرقابة المالية في المنشآت الزراعية** (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة).
ـــــــــــــ (2003أ). **القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني** (مؤسسة مواطن، رام الله، فلسطين).
ـــــــــــــ (2003 ب) "مصادر التمويل للقطاع الخاص الفلسطيني" **المجلة العربية للإدارة** (مجلد رقم 23، عدد رقم 1) 129–156.

ACDI/VOCA (2008) Agricultural Insurance in the West Bank & Gaza; Developing a system of risk management as a key component of an agricultural development strategy (ADCI/ VOCA; Ramallaha, Palestine).
ACDI/VOCA (2008, April) Newsletter West Bank & Gaza Strip (No. 16, ADCI/ VOCA; Ramallaha, Palestine).
AECI (2007) A Review of the Palestinian Agricultural Sector (Azahar and Angencia EspanolaDe Cooperation International).

Andre, P. R. Mathisu and P. Zhang (2001). "A Note on: Capital adequacy and the information content of term loans and line of credit" **Journal of Banking & Finance** (25) 2: 431-444.

Andrews, Meagan (2006) **Microcredit and Agriculture: How to Make it Work MEDA** (Mennonite Economic Development Associates), Canada.

ARIJ (2007) **ARIJ Annual Report 2006 (**ARIJ; the Applied Research Institute-Jerusalem).

Baydas, Mayada M. Dale W. Adams and Dale W. Adams (1995) "Informal Finance in Egypt: Banks within Banks**" World Development** (23) 4: 651-661.

Benjamin, Catherine and Phimister, Euan, (2002) Does Capital Market Structure Affect Farm Investment? A Comparison Using French and British Farm–Level Panel Data. **American Journal of Agricultural Economics**, 84; 1115-1129.

Borsdorf, Roe, S. Figiel, and Charles Uphaus. (1998), "Grain Warehouse And Warehouse Receipt Evaluation Report", Unpublished document, USAID. Washington, D.C.

Bose, Pinaki (1998) "Formal- informal sector interaction in rural credit markets" **Journal of Development Economics** (56)2; 265-280.

Chaudhuri, Sarbajit and Manash Ranjan Gupta (1996). "Delayed formal credit, bribing and the informal credit market in agriculture: A theoretical analysis" **Journal of Development Economics** (51) 2: 431-447.

Chaudhuri, Sarbajit, (2000) Interaction Of Formal and Informal Credit Markets In Backward Agriculture: A Theoretical Analysis. **Indian Economic Review** 36 (2)411-428.

Elhiraika, Adam B. and Khalid Abu Ismail (2005) **Financial Sector Policy and Global Banking** (Economic Affairs Officer, Economic and Social Policy Division, UN Economic Commission for Africa).

FAO (2008) Food and Agriculture Organization of the United Nations (JANUARY 2008 West Bank and Gaza strip (FAO, Jerusalem}.

Ferro, Nicoletta (2005) **Value Through Diversity: Microfinance and Islamic Finance (**Fondazione Eni Enrico Matte*i*, Working Paper No. 87.05.Italy).

Fukuda, Shin-ichi, Ji Cong and Akihiro Nakamura (1999) "Determinants of long-term loans: a theory and empirical evidence in Japan" **Journal of Multinational Financial Management** (8) 2: 113-135.

Ghate, P. B. (1992) "Interaction between the Formal and Informal Financial Sectors: The Asian Experience" **World Development** 20, 859-872.

Giovanni, Ferri, Liu Li-Gang, Majnoni Giovanni, (2001). "The role of rating agency assessments in less developed countries: Impact of the proposed Basil guidelines, **Journal of Banking And Finance** (25)1: 115-148

IFAD (2006) Emerging lessons in agricultural microfinance; Selected case studies (CGAP and IFAD).

IFC (2007) Microfinance market survey in the West Bank and the Gaza Strip (IFC and the Palestinian network, IKM, May.

Jain, Sanjay 1999 "Symbiosis vs. crowding-out: the interaction of formal and informal credit markets in developing countries" **Journal of Development Economics** (59) 2: 419-444.

Khandker, Shahidur R. and Rashidur R. Faruqee, (1999), **The Impact of Farm Credit in Pakistan** (November 30, World Bank Policy Research Working Paper No. 2653).

Lacroix, R. and P. Varangis. (1996) "Using Warehouse Receipts in Developing and Transition Economies" **Finance & Development,** 33 (3) 36-39.

Llanto, Gilberto M. (2007) Overcoming Obstacles to Agricultural Microfinance: Looking at Broader Issues (**Asian Journal of Agriculture and Development**, 4, (2); 23-40.

MA'AN (2007) MA'AN Development Center Annual Report, 2006 (MA'AN Center, Ramallaha, Palestine).

Marisol, Ravicz, R. (1998) Searching for Sustainable Microfinance: A Review of Five Indonesian Initiatives (World Bank Policy Working Paper No. 1878).

Martin, Eusebio and Peter Bryde (1998). "Grain Receipts in Economies in Transition: An Introduction to Financing of Warehouse Receipts" (European Bank for Reconstruction and Development).

Megicks, Philip, Atul Mishra, and Jonathan Lean (2005) Enhancing microfinance outreach through market-oriented new service development in Indian regional rural banks International **Journal of Bank Marketing** 23 (1): 107 – 125.

Morvant-Roux, Solène (2008) What Can Microfinance Contribute to Agriculture in Developing Countries? (Proceedings from the International Conference Paris, 4-6 December 2007, February 2008) available on line: solene.morant@fondation-farm.org.

Nagarajan, Geetha, Richard L. Meyer and Leroy J. Hushak (1995) "Segmentation in the informal credit markets: the case of the Philippines" **Agricultural Economics** 12 (2): 171-181.

PARC (2007) Agricultural Development Association 2006 Annual Report (PARC, Ramallaha, Palestine).

PARC (2008) Agricultural Development Association 2007 Annual Report (PARC, Ramallaha, Palestine).

PIF (2007) Loan Guarantee Program to Support Small and Medium- Sized Enterprises in Palestine (Palestine Investment Fund, OPIC, and the ASPEN Institute, Rammalha).

Planet Finance **(2007) Benchmarking Study of Microfinance Networks –** (Working version – Oct 07). Available on line http://www.palmfi.ps/-img/files-front-end/1219119955.

PNA (2008a) Minstry of Agriculture; Rainfall seasonal report 2007-2008 (Prepared by Raed Al aghbar and Shafiq AlArawi)

PNA (2008b) Palestinian Ministry of Agriculture:: http://www.moa.gov.ps/en/index.html 9/13/2008

PNSM (2008) **The Palestinian Network for Small & Microfinance Annual Report 2007** (PNSM, Ramallaha, Palestine).

PNSM (2008a) Palestinian Netwrk for Small & Microfinance Performance Reflection Through Statistics - March 2007 (PNSM, Ramallaha, Palestine).

Rweyemamu, D.C., M.P. Kimaro and O.M. Urassa (2000) Assessing Micro-Finance Services in Agricultural Sector Development: A Case Study of Semi-Formal Financial Institutions in Tanzania (Economic and Social Research Foundation).

Sabri, Nidal Rashid (1997) "Financing Private Housing" in **Reconstruction of Palestine: Urban and Rural Development** (Kegan Paul International, London).

Sabri, Nidal Rashid (1998) "Financial Analysis of the Palestinian Industry" **Small Business Economics** 11; 293-301.

Sabri, Nidal Rashid (1999) "General Features of the Palestinian Industry" **International Management** 3; 33-42.

Sabri, Nidal Rashid (2007) **Stability of International Stock Markets** (Nova Science Publishers, NY, 2007).

Sabri, Nidal Rashid (2008a) Performance and Succession in Palestinian Family Businesses" in **Culturally-Sensitive models of family business in Middle East** (ICFAI University Press, 2008); 112-133.

Sabri, Nidal Rashid (2008b) **Financial Markets and Institutions in the Arab Economy** (Nova Science Publishers, NY).

Sabri, Nidal Rashid (2009) **Small Businesses and Entrepreneurs in Palestine** (munscript under publication).

Sabri, Nidal Rashid and Rania Jaber (2006) "Financial Polices Issues"" in Sabri, Nidal Rashid (2006) Editor **Palestine Country Profile** (Economic Research Forum, and Institut de La Méditerranée, France).

Sacerdoti, Emilio (2005) Access to Bank Credit in Sub-Saharan Africa: Key Issues and Reform Strategies (IMF Working Paper No. 05/166 , IMF). Washington DC.

Steel ,William et al., (1997) Informal financial markets Under Liberalization in four African Countries" **World Development** (25) 5: 817-830.

Tang, Shui-Yan (1995) "Informal Credit Markets and Economic Development in Taiwan" **World Development** (23)5: 845-855.

UN (1998) **UNSCO Report on Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip** (Spring, Gaza).

UN (2000) UNSCO Report on Palestinian Economics: Palestinian Trade (Spring, Gaza).

UNCTAD (1989)**The Palestinian Financial Sector Under Israeli Occupation** (United Nations, Geneva)

UNCTAD (1991) Selected National Accounts of the Palestinian Territory 1968-1987 (United Nations), Geneva.

UNCTAD" (1989) Prospects **for sustained development of the Palestinian economy in Palestine**, 1990-2010 (United Nations, Geneva).

World Bank (2008) **World development report 2008; Agriculture for Development** (The World Bank, 1818 H Street NW, Washington DC).

World Bank; West Bank and Gaza (2008) T**he Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank** (Social and Economic Development Group, Finance and Private Sector Development Middle East and North Africa Region, World Bank).

Yazdani, Saeed and Kisan Gunjal (1998) "Farm credit and the factors affecting the uptake of loans by farmers in Iran" **Savings and Development** 23 **(**3;; 263-279.